

المرصد الاقتصادي بَقْش
Boqash Economic Observer



ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي سبتمبر 2025

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب



أربعة أشهر بلا رواتب.. انفجار أزمة كبرى بمناطق «حكومة عدن»

واللاحقة باعتبارها «استحقاقاً قانونياً لن يسقط بالتقادم ويتحمله التحالف» وفق حكومة صنعاء. ويأتي ذلك بينما يمر المواطنون في مناطق حكومة صنعاء بظروف معيشية صعبة لا تقل خطورة عن تلك التي تشهدها مناطق «حكومة عدن».

لكن الفارق بين مناطق كلا السلطتين يكمن في التفاصيل الاقتصادية، فبينما تفتقر حكومة صنعاء للشرعية الدولية، تكتسبها حكومة عدن بما لديها من امتيازات ودعم دولي وصلاحيات مفترضة لإدارة مؤسسات الدولة ومواردها وعواندها المالية، لكن في المقابل يحتج المواطنون في مناطق حكومة عدن بشدة على ممارسات فساد كبرى للحكومة وعجزها عن توفير أبسط الخدمات المعيشية للمواطنين ودخولها في صراعات نفوذ وفشلها في كبح مختلف الأزمات الاقتصادية التي تُوَجِّت بأزمة «قطع الرواتب» للشهر الرابع. وذلك فضلاً عن وجود الفارق في القيمة المحلية للريال اليمني مقابل العملات الصعبة بين صنعاء (قريبة 535 ريالاً للدولار الواحد) وعدن (1600 ريال للدولار).

ويمكن القول إن توقف صرف الرواتب للشهر الرابع فجّر أزمة فعلية في الداخل اليمني بمحافظات «حكومة عدن»، بالتوازي مع عدد من الأحداث التي يستعرضها «بقش» في هذا التقرير. والأكثر من ذلك، أن شهر سبتمبر بدأ وانتهى دون أية حلول من قبل السلطات المعنية في الحكومة، رغم حصول الحكومة - في سبتمبر - على دعم اقتصادي سعودي جديد بقيمة 1.38 مليار ريال سعودي (367+ مليون دولار).

عدن: صراع السلطات يجمد الرواتب ويهدد بانهايار معيشي

تسع سنوات كاملة مضت على نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، في سبتمبر 2016 الذي خلف انقساماً نقدياً حاداً يتكبد اليمنيون نتائجه الوخيمة حتى اليوم، بما فيها المشاكل الطارئة على ملف الرواتب، والصراع على الإيرادات. وفي مناطق «حكومة صنعاء» يتعيش المواطنون على «نصف راتب» تقول الحكومة إنه يُصرف وفق الإمكانيات المتاحة عبر آلية صرف الرواتب الاستثنائية المؤقتة، واقتضت هذه الآلية إجراء تعديلات قانونية تم إقرارها في قانون الآلية، على ألا تسقط رواتب الفترة الماضية (قبل ديسمبر 2024)

«الناس بلا رواتب للشهر الرابع على التوالي»، هذا هو العنوان الأبرز للأزمة الاقتصادية الخانقة في اليمن خلال شهر سبتمبر الماضي، وسط سلسلة من العوامل والمسببات والأحداث التي زادت من تعقيدات المشهد الاقتصادي اليمني بمحافظات «حكومة عدن». فالحكومة تواجه اختباراً حقيقياً لإصلاحاتها الاقتصادية المعلنة التي لم تنعكس إيجاباً بالشكل المطلوب على أسعار السلع والمواد الغذائية والخدمات المتدهورة، ولم تؤدّ إلى حل أزمة السيولة المتفاقمة وملف صرف الرواتب بانتظام، وأضيف إلى ذلك تأزم الصراعات السياسية بين القوى بحكومة عدن.

في البداية، تُلَفَّت معلومات وتحليلات المرصد الاقتصادي «بقش» إلى أن غياب السيولة النقدية المحلية وتكدسها في خزائن الصرافين ناتج عن عدة أسباب، أهمها انعدام الثقة باستقرار وثبوت صرف العملة، واستمرار فجوة الفارق بين سعر الصرف وأسعار السلع والمواد المختلفة، وتعهد كبار الصرافين عرقلة أعمال الحكومة وتعطيل إجراءات البنك المركزي من خلال حجزهم للسيولة النقدية ورفض توريدها إلى البنك المركزي، وكذا تعطل الدورة المالية بعد توقف صرف الرواتب للشهر الرابع.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

مقاربة مختصرة لواقع صرف الرواتب في صنعاء وعدن وفق متابعات مرصد «بقش»

المنطقة	آلية الصرف	الوضع الاقتصادي والقدرة الشرائية
صنعاء (مناطق حكومة صنعاء)	صرف جزئي لموظفي الدولة بنظام «نصف راتب» شهرياً بشكل منتظم نسبياً، منذ ديسمبر 2024، عبر البريد اليمني وكاك بنك، وفقاً لما سُميت «الآلية الاستثنائية المؤقتة»، بعد سنوات من التوقف أو الصرف كل عدة أشهر.	قيمة الراتب مرتفعة نسبياً نتيجة لثبات سعر صرف العملة في صنعاء مقارنةً بعـدن. وفق تقارير مؤيدة لحكومة صنعاء، فإن نصف الراتب الذي يُصرف يوازي قيمة مرتبين كاملين في عدن.
عدن (مناطق حكومة عدن)	صرف كامل لموظفي الدولة مع تأخير متكرر وطويل لعدة أشهر، للمدنيين والعسكريين في الجنوب والشرق، وعدم انتظام الصرف شهرياً. ويتم الصرف عبر البنوك التجارية والإسلامية والبريد اليمني.	قيمة الراتب متدهورة كنتيجة لتدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار الجنوني، مما يجعل الراتب الذي يُصرف كاملاً غير كافٍ لتلبية أدنى الاحتياجات والفواتير الخدمية، وتُقدّر تقارير أن راتب المعلم يعادل 20 دولاراً فقط، في حين يتفاقم الوضع المعيشي على كافة الموظفين نتيجة تأخير الصرف المتكرر.

وصرف التعزيزات المالية المتاحة لبنود لا تمثل أولوية، بما في ذلك رواتب جهات كوزارة الدفاع والأمن، بينما يرى أن الأولوية يجب أن تكون لقطاعات مدنية وخدمية. في المقابل، يُعتبر المحافظ -وفقاً للمعلومات- أن البلاد في حالة حرب، وأن الإنفاق على الدفاع والأمن ضرورة قصوى، وأن الحكومة المثقلة بالديون لا يحق لها أن تفرض أولوياتها على سلطة نقدية مستقلة.

طرحت حكومة عدن ثلاثة خيارات لتدبير السيولة، لكن المحافظ «أحمد غالب المعبقي» رفضها لاعتبارات تضخمية واقتصادية، أول هذه الخيارات هو «السحب على المكشوف»، ورفض لأن حساب الحكومة «مكشوف بتريليونات الريالات» منذ سنوات، وقد وُصف أي سحب إضافي بـ«الانتحار النقدي». وثاني الخيارات هو «استغلال احتياطات البنوك التجارية ومكاسب تحسن الصرف»، ورفض أيضاً لأن هذه الأموال تخص البنوك ولا يجوز المساس بها، وفق المعلومات التي حصل عليها «بقش». أما الخيار الثالث فهو استخدام اللجوء إلى حاويات العملة المطبوعة والمحتجزة في موانئ عدن وجدة والمكلا، ورفضت قيادة البنك المركزي هذا الخيار بأنه «كارثة مالية مؤكدة» ستفتح الباب لموجة تضخم لا يمكن السيطرة عليها وتُقوِّض أي استقرار نقدي تم تحقيقه مؤخراً، من خلال تحويل السوق إلى ملعب مفتوح للمضاربين والصرافين الكبار.

ورأى مسؤولون حكوميون أن ترك الجندي والموظف بلا راتب لعدة أشهر هو الكارثة الأكبر، وأن الإصلاحات المالية لا قيمة لها إذا لم يشعر المواطن بتحسّن مباشر في حياته. ولم يتوقف الخلاف عند طرق تدبير السيولة، بل امتد إلى أولويات الصرف، فقد اتهم رئيس الحكومة المحافظ المعبقي بتجاوز الصلاحيات

وفي محافظات حكومة عدن دخل قطع الرواتب في سبتمبر شهره الرابع دون حل، وتهافت القدرة الشرائية للمواطنين أكثر، إلى حد أنهم باتوا يتوسلون ملاك بقالات ومحلات تجارية، بشكل يومي، من أجل إعطائهم القليل من البيض أو الخضروات أو الأرز بالدين تحت الحساب، إلى أن يتم صرف الرواتب متدنية القيمة أصلاً (يبلغ الراتب الحكومي قرابة 60 ألف ريال في المتوسط). كما يزداد المشهد الصعب قسوةً بلجوء المواطنين إلى «رهن الممتلكات»، مثل هواتفهم النقالة، مقابل وجبة عشاء لأولادهم، فضلاً عن الاكتفاء الاضطراري لكثير من الأسر بوجبتين فقط أو وجبة واحدة وإيلاء الأطفال الحق الأكبر في تناول الطعام.

يحدث ذلك بينما المشهد الاقتصادي والسياسي بعدن في حالة من التناقض والفوضى المؤسسية غير المسبوقة، إذ تبلور صراع مفتوح بين المجلس الرئاسي وحكومة عدن وبنك عدن المركزي، وتمحورت الأزمة المالية حول كيفية توفير السيولة اللازمة لدفع الرواتب المتأخرة، ما كشف عن انقسام عميق في الرؤى والأولويات بين الحكومة والبنك المركزي. ويضاف ذلك إلى استمرار ضخ مبالغ «الإعاشة» بالدولار شهرياً لمسؤولي وإعلامي وناشطي الحكومة في الخارج، وفقاً لكشوفات الإعاشة التي يُخصّص لها 12 مليون دولار تقريباً في الشهر.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وتفاقمت أزمة السيولة والعجز المالي بسبب خللين هيكليين رئيسيين يضربان المالية العامة للدولة، ويفسران عجز الحكومة عن توفير مصادر حقيقية لدفع الرواتب:

الخلل الأول: عدم توريد الإيرادات إلى بنك عدن المركزي من قبل أكثر بكثير من 147 جهة ومؤسسة حكومية رئيسية، وهذه الجهات، المدعومة من قوى سياسية وعسكرية نافذة، تحتفظ بمواردها في حسابات خاصة بالبنوك التجارية أو شركات الصرافة. يمثل هذا النزيف تعطيلاً لأكثر من 80% من موارد الدولة، ويجعل البنك المركزي عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته، معتمداً على موارد محدودة (كالرسوم الجمركية والضرائب في نطاق ضيق).

الخلل الثاني: «كشف الإعاشة» لمسؤولي وإعلامي وناشطو الحكومة في الخارج، الذي يستنزف العملة الصعبة (قرابة 12 مليون دولار شهرياً)، فضلاً عن الرواتب والحوافز. تعمقت الخلافات بسبب هذا البند المالي الذي أثار جدلاً واسعاً منذ أغسطس 2025، ويتم بموجبه تحويل مبالغ كبيرة (تصل أو تتجاوز 7,000 دولار للفرد) تحت غطاء النفقات التشغيلية. ويرى الخبراء في هذا البند نموذجاً صارخاً لسوء الأولويات وهدر الموارد، خاصة في وقتٍ توقف فيه صرف رواتب الموظفين والمعلمين والجنود في الداخل.

في هذه الأثناء، بدأ رئيس وزراء حكومة عدن، سالم بن بريك، رافضاً للعودة من الرياض إلى عدن، قبل

المتربع في بعض الأحياء إلى مستويات تفوق مدناً عربية كبرى، بسبب ندرة الأراضي وارتفاع تكاليف البناء، ما انعكس مباشرة على الإيجارات التي تستنزف معظم دخل الأسر.

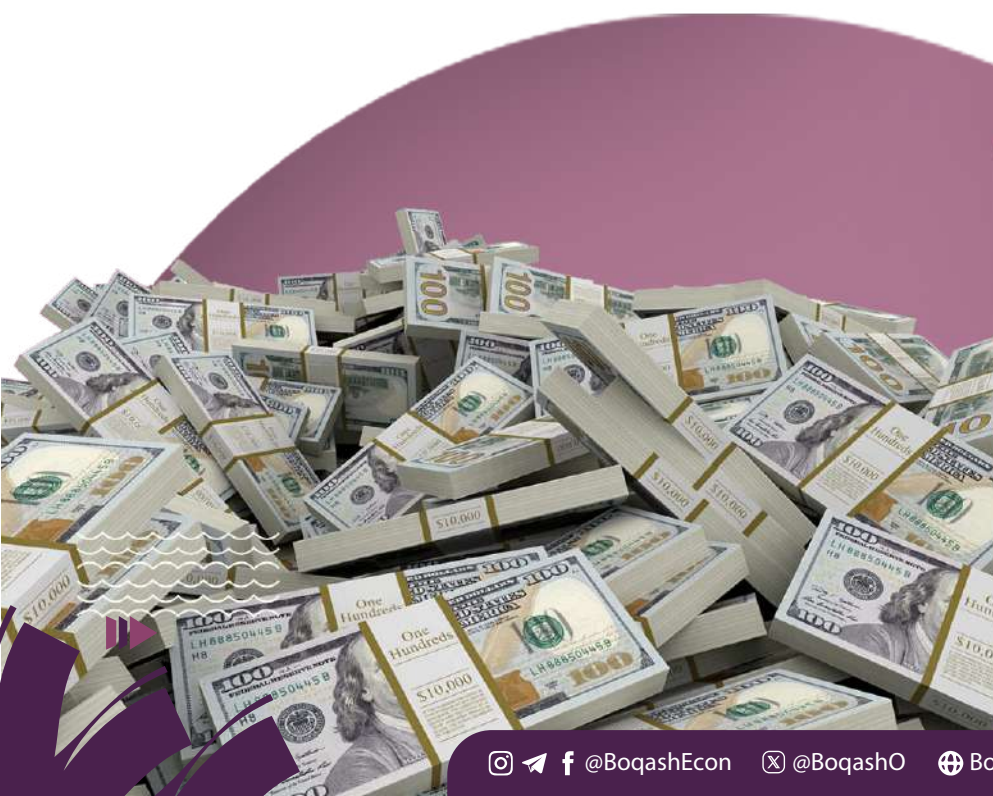
وأدت أزمة الإيرادات إلى تدهور غير مسبوق في الخدمات العامة، فالحكومة تحتاج إلى قرابة 150 مليار ريال شهرياً لتغطية رواتب القطاع العام في مناطقها، في حين أن المتاح لا يتجاوز ثلث هذا المبلغ. وخلال توقف صرف الرواتب، تدهورت القوة الشرائية للمواطن، وبات متوسط دخل الفرد أقل من 2 دولار يومياً، وهو ما يترك المواطن يواجه بمفرده كافة الأزمات والخدمات العامة المتدهورة، من كهرباء ومياه منقطعة وبنى تحتية متآكلة، مع خروج أكثر من 60% من المرافق الصحية عن الخدمة أو العمل بقدرات محدودة للغاية.

الحصول على ضمانات والتزامات واضحة من مجلس القيادة الرئاسي والرعاية الدولية (السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة، بريطانيا) بضرورة التوريد الكامل لجميع الموارد إلى خزانة الدولة دون استثناءات. واعتبر بن بريك أن أي إصلاح اقتصادي يستحيل دون استعادة الدولة لسيطرتها على الموارد، وأن أي محاولة لتمرير حلول جزئية أو إبقاء الموارد بيد أطراف متفرقة سيجعل الحكومة واجهة شكلية بلا سلطة حقيقية.

رأى محللون أن هذا الاعتكاف في الرياض يعكس حجم الهوة بين رئيس الوزراء ومجلس القيادة الرئاسي، ويكشف عن تحول الصراع حول الموارد إلى صراع على النفوذ السياسي والمالي، وهذا الوضع يعطل الإصلاحات بطبيعة الحال، ويؤدي إلى تآكل شرعية الحكومة في نظر المواطنين والموظفين الذين ينتظرون الرواتب.

وأمام هذا التخبط السياسي، تفاقمّت الأزمة المالية ولم ينعكس تحسن سعر الصرف على حياة المواطنين، إذ ينفصل الصرف المنخفض عن الواقع المعيشي. فعند تشهد ارتفاعاً في أسعار الأدوية والإيجارات والخدمات والأساسيات الغذائية (كالخبز والأرز والسكر) بنسبة تتراوح بين 30% و 45%، بسبب ارتفاع تكاليف النقل والمحروقات وتذبذب قيمة العملة.

كما تعيش عدن «جنون العقارات» التي يتم فرض دفع إيجاراتها بالريال السعودي، وقد وصل سعر



Aden Central Bank

TRANSFER

11,000,000 USD

From

الحكومة اليمنية

To

كشف الإعاشة

Send



تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

فضيحة أكبر: تسرب الإيرادات من 200+ جهة

ولا يقتصر هذا الانفلات المالي على جهات هامشية، بل يشمل مؤسسات سيادية وإيرادية كبرى (شركات نفط، اتصالات، موانئ، طيران)، ما يعني أن الدولة لم تعد تتحكم عملياً في جزء كبير من أموالها العامة، بينما تشكو من عدم توافر الموارد.

اقتصادية موازية داخل الجهاز الحكومي نفسه. ملف فساد ضخم أحالته «هيئة مكافحة الفساد» إلى «النائب العام»، يتعلق بأكثر من 200 جهة حكومية ومؤسسة عامة تحتفظ بحسابات مصرفية خارج البنك المركزي وتدير إيراداتها عبر البنوك التجارية وشركات الصرافة الخاصة، وهذه الممارسة تشكل خرقاً صريحاً للقانون المالي اليمني رقم (8) لسنة 1990، الذي يلزم جميع الجهات بتوريد مواردها فوراً إلى البنك المركزي.

لا يبلغ عدد الجهات التي تمتنع عن توريد إيراداتها إلى بنك عدن المركزي 147 فقط، فهذا الرقم يتناوله مرصد «بقش» بناءً على معلومات سابقة صرّح بها محافظ بنك عدن المركزي «أحمد غالب». فالرقم يصل إلى أكثر من 200 جهة تتسرب إيراداتها، وفقاً لما أكدته وثائق حصل عليها «بقش» بعد أن انتهى شهر سبتمبر، وهو ما يكشف عن أخطر خلل بنيوي ينخر في جسد المالية العامة للدولة في اليمن، ويشكل شبكة

طبقة الجهات المتورطة

تشمل الجهات غير الموردة مؤسسات تتحكم في قطاعات حيوية ذات إيرادات ضخمة، مثل: شركة النفط اليمنية (تعز وساحل حضرموت)، المؤسسة العامة للاتصالات، طيران اليمنية، شركة صافر، شركة المسيلة، مؤسسة موانئ البحر العربي، يمن موبيل، تيليمن (عدن)، الشركة التجارية الصناعية، المؤسسة الاقتصادية اليمنية، شركة اليمنية للطيران، وزارة الكهرباء بعدن، هيئة الاستثمار بلحج، وغيرها الكثير من الجهات.

الوضع القانوني والإجرائي

أُحيل ملف الفساد رسمياً إلى النائب العام، ويتضمن 66 ورقة توثيق بالأسماء والبنوك الخاصة، وتشمل التهمة «غسل أموال، وعرقلة سير العمل، ومخالفة القانون المالي».

جوهر القضية

أكثر من 200 جهة حكومية (من وزارات وهيئات وشركات نفط واتصالات وجامعات) لا تورد إيراداتها في حسابات الحكومة لدى بنك عدن المركزي، ما يخلق شبكة مالية موازية تدار خارج سيطرة الخزينة العامة.

نتيجة

هذا التسرب المالي الكارثي يقوض محاولة الإصلاح الاقتصادي الحقيقي وتنفيذ برامج الدعم الدولية، ويصعب على الحكومة إثبات قدرتها على ضبط الإنفاق وتحصيل الإيرادات بوجود هذه الشبكة الموازية.

بنوك وشركات صرافة مستخدمة

تستخدم هذه الجهات التي لا تورد الإيرادات حسابات في بنوك خاصة مثل: البنك التجاري اليمني، التضامن، التسليف الزراعي، الكريمي، والأهلي، إضافةً إلى شركات صرافة مثل العمقي، النجم، العربي، وعدن للصرافة.

آثار اقتصادية ومالية

فقدان السيطرة النقدية للبنك المركزي على إدارة السيولة وضبط المعروض النقدي، وتعميق عجز الحكومة، وارتفاع التضخم بفعل أن فقدان السيطرة يدفع إلى التخطيط لطباعة المزيد من النقود لتغطية العجز مما يرفع التضخم ويضعف قيمة الريال أكثر.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

دعم جديد من «السعودية».. وأزمة الرواتب بالاحل

بعد إلحاح من حكومة عدن، قررت السعودية في 20 سبتمبر، تقديم 1.38 مليار ريال سعودي، ما يعادل 368 مليون دولار، كدعم اقتصادي جديد لموازنة الحكومة وتمكينها من الوفاء ببعض التزاماتها الأساسية. ورغم أهمية المنحة، إلا أن المبلغ لا يكفي لإحداث معالجات جيدة للأزمة الاقتصادية، خصوصاً مع استمرار تسرب الإيرادات خارج حسابات بنك عدن المركزي.

جاء الدعم في لحظة سياسية دقيقة خلال الخلافات المتصاعدة داخل مجلس القيادة الرئاسي، والانقسامات التي أثرت على قدرة الحكومة في إدارة الموارد. كما يتزامن الدعم السعودي مع تصعيد إقليمي على خلفية استمرار الإبادة الإسرائيلية في قطاع «غزة» واشتداد المواجهة في «البحر الأحمر» المحظور على السفن الإسرائيلية والمرتبطة بإسرائيل من قبل «قوات صنعاء». هذا الوضع برّمته يجعل الاستقرار الاقتصادي في مناطق «حكومة عدن» أحد ملفات الأمن القومي بالنسبة للرياض التي لجأت لتقديم الدعم.

لكن استمرار غياب الإصلاحات البنوية داخل الحكومة، وفشلها في إلزام الجهات والمؤسسات بتوريد الإيرادات، يبدد أي أثر إيجابي مستدام لهذه المنح. وبذلك، يظل الدعم الخليجي عاملاً مساعداً لتأجيل الانهيار، لا وسيلة لمعالجة الأزمة من جذورها.

كما لم تتم حلحلة ملف قطع الرواتب لأربعة أشهر، عقب تقديم السعودية للدعم الجديد، وزاد السخط الشعبي تزامناً مع تفاقم الضغط على الأسر، وتبددت آمال المواطنين المرتبطة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية التي تحتاج أساساً إلى تعزيز الشفافية وتحفيز الاستثمار.

ولعل «المعلمين» من أبرز الموظفين الذين أظهروا احتجاجاً كبيراً ضد الحكومة نتيجة انقطاع الرواتب لأربعة أشهر، حيث عبّروا عن استيائهم من أن الحكومة ضغطت لإنهاء الإضراب الشامل والعودة إلى المدارس في أغسطس 2025، لكنها في الوقت نفسه امتنعت عن صرف الرواتب دون أي بيانات توضيحية، إلى حد انتشار دعوات جادة للعودة إلى إضراب المعلمين مرة أخرى. كما يعاني العسكريون من تأخر رواتبهم، مما أثر على قدرتهم على تأمين العلاج في المستشفيات الحكومية التي باتت تطلب رسوماً مقابل الخدمات الطبية.

ويشكو الموظفون من قطع الرواتب، خاصة وأنهم على رأس أعمالهم ويؤدون مهامهم، وسط تحذيرات من أن قطع الرواتب هو بداية لتفاقم الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والنفسية بشكل أوسع.

رغم ذلك، خرج رئيس وزراء حكومة عدن، سالم بن بريك، في حوار صحفي مع «الشرق الأوسط» ليتحدث عن الدعم السعودي قائلاً إن هذا التمويل «رسالة طمأنة وثقة لليمنيين»، ويتجاوز البُعد الاقتصادي ليشكل امتداداً لمسار استراتيجي يربط أمن اليمن بالأمن القومي للمملكة والمنطقة. كما ألحج إلى أن الدعم السعودي لم يكن يُقدّم لولا تحسّن سعر الصرف الأخير، مضيفاً أن الحزمة السعودية تساعد الحكومة على الإيفاء بجزء من الالتزامات.

وذكر أن التنسيق مع المملكة ممتاز، مع خطط حكومية للوصول به إلى مستويات أعمق، بما يعزز الشراكات السياسية والاقتصادية والتنمية. وقال: «وضعنا في اليمن لم يعد مجرد أزمة محلية، بل أصبح جزءاً من معادلة الأمن الدولي، من البحر الأحمر إلى خطوط الملاحية العالمية».

لكن الدعم اعتبر مجرد مسكن للأزمات الاقتصادية والسياسية، لتمكين الحكومة من سداد رواتب الموظفين المتراكمة، وهو ما لم يحدث، بينما رأى اقتصاديون أن الأزمة تحتاج إلى مضي الحكومة في مواجهة الفساد الحكومي المنهج وإعداد الموازنة العامة للدولة والعمل بموجبها ابتداء من العام المقبل، ووضع حد لصراع النفوذ على الثروة والمناصب والتعيينات.

وفق متابعات بقش، أدى الدعم السعودي إلى تهدئة نسبية للصراع المشتعل داخل المجلس الرئاسي، على إثر قرارات تعيينات غير دستورية أثارت الجدل صادرة عن رئيس المجلس الانتقالي «عيدروس الزبيدي»، وتسببت بأزمة كبيرة وإرباك لجهود المؤسسات العامة التي تنفذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

وقال اقتصاديون، مثل الخبير الاقتصادي «محمد قحطان» أستاذ الاقتصاد بجامعة تعز، إن ما أقدم عليه «المجلس الانتقالي» بتعيين قيادات إدارية في مواقع مختلفة من خارج مؤسسات الدولة، يُعد تجاوزاً لصلاحياته والأنظمة والقوانين سارية المفعول، وسيترتب عليه العديد من الآثار السلبية، كالدخول في صراعات جديدة على السلطة والثروة في إطار مكونات الشرعية، إضافة إلى محاولة عرقلة برنامج الإصلاحات، واستمرار التدهور الاقتصادي.

إلى ذلك أقر رئيس الحكومة بأن حكومته تواجه تحديات اقتصادية وسياسية، معتبراً أن العملة «لا تتحسن بالشعارات بل بالقرارات الصعبة والانضباط المالي»، وجاء هذا التصريح في إطار الصراع الدائر في أوساط السلطة. وأشار بن بريك إلى سعي الحكومة للخروج من مربع إدارة الأزمة إلى مربع صناعة الحلول، والتركيز على إصلاحات هيكلية جذرية، وتخفيف الاعتماد على النفط، واستقطاب دعم خارجي يعزز مناعة الاقتصاد.

وحول مسار السلام، قال بن بريك إن السلام خيار استراتيجي للحكومة، لكنه ربطه بوجود شريك جاد، متهماً الحوثيين بعرقلة أي تسوية سياسية. وبنفس الوقت رغب بقرار التصنيف الأمريكي للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، الذي يُنظر إليه على أنه عامل من عوامل عرقلة المسار السياسي والتفاوضي. وطالب بن بريك المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غرونديبرغ، بمزيد من الصراحة والوضوح في تسمية معرقلي العملية السياسية دون مواربة. وفي رؤية بن بريك، يرتبط نجاح حكومته بتوفير الغطاء السياسي من المجلس الرئاسي، والحصول على صلاحيات كاملة ودعم يحد من التدخلات والعراقيل.

بدت تصريحات رئيس الوزراء كمحاولة لإعادة تعريف دور الحكومة في مرحلة دقيقة، حيث تلقت التحديات الاقتصادية المعيشية مع تعقيدات المشهد السياسي والأمني، ونجاح هذا المسار مرهون بقدرة الحكومة على تحويل الدعم الخارجي إلى نتائج ملموسة داخلياً. وبالنتيجة، كشفت تصريحات بن بريك عن إدراك بأن الاستقرار النقدي والمالي في اليمن لا يمكن أن يتحقق عبر حلول مؤقتة أو دعم خارجي ظرفي، بل من خلال إصلاحات هيكلية جذرية تعيد للدولة دورها في إدارة الموارد وتعزيز الشفافية والانضباط المالي.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

الرواتب وكارثة محتملة: الهروب نحو رفع الدولار الجمركي

مع فشل الحكومي في تحصيل الإيرادات من أكثر من 200 جهة، خرجت إلى العلن -في نهاية سبتمبر- معلومات جديدة حول الأزمة بين بنك عدن المركزي والحكومة. أشارت هذه المعلومات إلى أن سبب تأخير صرف الرواتب لأربعة أشهر، ليس نتيجة «سيولة مالية»، بل بسبب وجود انقسام حول «رفع سعر الدولار الجمركي» إلى الضعف.

علم «بقش» أن رئيس وزراء حكومة عدن سالم بن بريك يرفض تحريك سعر الدولار الجمركي البالغ 750 ريالاً للدولار (أي إلى 1500 ريال للدولار الواحد)، بينما تدفع أطراف أخرى نحو هذا الخيار كحل للفشل الحكومي في تغطية الالتزامات، وسط استمرار عجز الحكومة عن فرض توريد الإيرادات إلى البنك المركزي. وللتذكير، كانت الحكومة رفعت سعر الدولار الجمركي في بداية عام 2023 من 500 إلى 750 ريالاً، بعد أن كانت رفعت عام 2021 من 250 إلى 500 ريال.

حدث الانقسام بين المجلس الرئاسي وبنك عدن المركزي ورئاسة الحكومة، وفقاً للصحفي «فتحي بن لزرق» رئيس تحرير صحيفة عدن الغد. فنقاشات الأطراف الثلاثة قسمتهم إلى فريقين، الفريق الأول يرى أن رفع قيمة الدولار الجمركي هو الحل المناسب لتجاوز الأزمة المالية، بينما الفريق الثاني يرفض هذا الخيار بشدة ويحذر من أنه سيؤدي إلى تضاعف أسعار السلع والمنتجات، ما سيتسبب في كارثة مجتمعية واسعة.

يؤكد الاقتصاديون أن اللجوء إلى تحريك الدولار الجمركي يُثبت انهيار الشامل للدولة وعجزها عن استعادة مواردها، ويزيد من الأعباء المعيشية على المواطن الذي يعيش في انتظار الرواتب المقطوعة، حيث سينعكس رفع الدولار الجمركي بالضرورة على أسعار كافة السلع والمواد الغذائية. وحسب قراءة بقش، تؤكد التجارب السابقة أن رفع الدولار الجمركي سيخلق انفلتاً سوقياً وموجة تضخم نتيجة أن التجار سيعكسون الزيادة الجمركية على أسعار البيع، وسط غياب الرقابة الحكومية الحقيقية، حيث قد يجد التجار فرصة لرفع الأسعار أكثر مما تقتضيه الرسوم الجديدة. وقد يقود تحريكه أيضاً إلى عجز كثير من التجار الصغار وأصحاب المحلات عن الاستمرار في الاستيراد بسبب ارتفاع التكاليف، ما سيؤدي في النهاية إلى إغلاق مشاريعهم وتسريح العمال،

فضلاً عن تزايد الاحتجاجات الشعبية والانفجار الاجتماعي أمام موجات الغلاء.

ويُعد اللجوء لرفع الدولار الجمركي بدلاً من ضبط الإيرادات المتسربة للبنوك الخاصة والصرافات، دليلاً على فشل كامل في إدارة الموارد، مما يضعف من ثقة المواطن -الضعيفة أصلاً- بالمؤسسات الرسمية ويعزز مناخ الفوضى الاقتصادية.

ووفقاً للصحفي بن لزرق، فإن جميع الاجتماعات التي عُقدت قبل أكثر من شهرين بخصوص توجيه موارد الدولة إلى البنك المركزي لا تزال حتى اليوم مجرد «حبر على ورق»، وأكد أن لجنة الموارد كانت قد خلصت حينها إلى ضرورة إلزام الوزارات بالتوريد، غير أن أيّاً من القرارات لم يتم تنفيذها. وكان بنك عدن المركزي أصدر في 17 أغسطس الماضي توجيهاً لمحلات الصرافة والبنوك الخاصة يقضي بعدم استلام أي أموال خاصة بالمؤسسات الحكومية، متضمناً إنذاراً بمهلة «ثلاثة أيام» نهائية للتوريد إلى خزائن البنك، لكن هذه المهلة انتهت دون أي التزام ولم يتم العمل بالتوجيه عملياً.

تكشف الحالة الراهنة، التي يمكن تسميتها مرحلة «الحبر على ورق»، عن ضعف الإرادة وتضارب المصالح في الوسط الحكومي بين مراكز القوى. وحتى بعد صدور توجيه رسمي من بنك عدن المركزي بمنع البنوك الخاصة من استلام الأموال الحكومية، لم يتم التنفيذ، بصورة تعكس غياب سلطة القانون وانقسام المؤسسات. كما أن الانقسام الداخلي في السلطة «المجلس الرئاسي والبنك المركزي ورئاسة الحكومة» يعبر عن عدم الرغبة في احتواء الموقف الاقتصادي الحرج، فضلاً عن التخبط والاختلال السياسيين.

وعلى سبيل الحديث عن «الانقسام الداخلي» بين القوى السياسية، خرج عيادروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي ونائب رشاد العلمي، ليعلن أن «الظروف مهية لإقامة دولة جنوبية مستقلة»، وأن ذلك سيمهد لانضمامها إلى اتفاقيات التطبيع مع «إسرائيل» (اتفاقيات أبراهام)، معتبراً أن هذه الاتفاقيات ستكون مفتاح الاستقرار في المنطقة بعد حرب غزة.

وزعم الزبيدي -في تصريحاته التي نالت انتقادات واسعة وتعليقات هازئة- أن الانفصال سيسمح للجنوب باتخاذ قراراته الخاصة بالسياسة الخارجية، بما في ذلك خيار الانضمام إلى اتفاقيات التطبيع. ونقلت صحيفة «ذا ناشيونال» الإنجليزية الإماراتية عنه أن «الاستقلال» سيؤدي إلى عزل الحوثيين في الشمال، وسيوفر

أيضاً الوضوح للشركاء الدوليين، وأضاف: «مع ازدياد تعقيد الوضع نشعر أننا قد نعلن الاستقلال في أي وقت».

كما قال إنه لولا تقديم السعودية والإمارات الدعم للحفاظ على استقرار الاقتصاد «لانهار كل شيء»، مشيراً إلى «صعوبات اقتصادية عميقة في الجنوب» مع تراجع الإيرادات بنسبة 70% نتيجة توقف تصدير النفط.

تصريحات الزبيدي كشفت أن المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات يرى في الانفصال أداة استراتيجية لتكريس نفوذه داخلياً وربطه بتحالفات إقليمية ودولية، وفي ظل انسداد عملية السلام مع الحوثيين في الشمال وتدهور الاقتصاد، يسعى الانتقالي إلى تقديم مشروعه مدعوماً بتاريخ سياسي يمني من الانقسام، ومرتبطة بتحالفات إقليمية مع السعودية والإمارات، تتضمن الدخول في المخطط المرفوض شعبياً ووطنياً: التطبيع مع إسرائيل.



تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

بسبب فجوة الإصلاحات.. التعليم الجامعي يضطرب
نتيجة للفجوة المشهودة بين الإصلاحات الاقتصادية الحكومية والواقع الفعلي، وعدم انعكاس تحسن سعر الصرف بشكل مطلوب على أرض الواقع، شهد قطاع التعليم العالي - شأنه شأن القطاع التربوي الأساسي - اضطراباً كبيراً في الجامعات، تمثل في احتجاجات واسعة لطلاب الجامعات الخاصة بسبب رفع الرسوم الدراسية رغم تحسن أسعار الصرف.

طلاب «جامعة العلوم والتكنولوجيا» خرجوا في احتجاجات رفضاً لرفع الرسوم، وطالبوا بتخفيض الرسوم الدراسية إلى 50% من سعر الصرف المعتمد من البنك المركزي، في ظل الأوضاع الصعبة التي يواجهها الطلاب وأسرهم. وعلم مرصد «بش» من طلاب في الجامعة، أن رسوم الجامعة كانت تُحتسب بسعر 850 ريالاً للدولار قبل انخفاض الصرف، وبعد انخفاض الصرف تم احتساب الرسوم بسعر 1100 ريال للدولار، بدلاً من خفض الرسوم، وهو ما اعتبر جشعاً واستنزافاً للطلاب.

وجرى إغلاق الجامعة من قبل السلطة المحلية وتعليق الدراسة، قبل أن تعلن الجامعة استئناف الدراسة من يوم السبت 20 سبتمبر. وإغلاق الجامعة بحذاته - دون حكم محكمة - مثل تهديداً لمستقبل الآلاف من الطلاب وعمل بقية الجامعات الخاصة، ورسالة سلبية إلى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال ومن يسعون إلى إنشاء أي مشاريع استثمارية في عدن بأن مستقبل استثماراتهم في خطر.

بعدها خرجت احتجاجات طلابية في «جامعة الريادة» إثر قرار للجامعة بزيادة الرسوم الدراسية. وذكرت «الريادة» أنها قدمت من حيث إجمالي ما يدفعه الطالب من رسوم أفضل

ما يمكن دعماً لطلاب العملية التعليمية بدون مساومة على تضحيات تمس جوهر العملية التعليمية وجودتها. وقرر العديد من طلاب الجامعة التغيب عن الحضور، احتجاجاً على القرارات المرتبطة برفع الرسوم، لكن الجامعة دعت الطلاب إلى «عدم الانصياع وراء دعوات نشاز غير واعية».

الاحتجاجات الواسعة للموظفين والمعلمين والطلاب مثلت منعطفاً جديداً للأزمة الاقتصادية، يُنبئ به إلى مخاطر الإهمال الرسمي لأسباب العيش بالنسبة لقطاع واسع من المواطنين اليمنيين الذين استبشروا في البداية بتحسين الصرف ثم وجدوا أنفسهم أمام ارتباطك واسع للسوق أبقي الأمور والأوضاع الصعبة على حالها دون تغيير يُذكر، ودون أن تقوم الحكومة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين.

أزمة رواتب المعلمين: زلزال في حضرموت

لأننا أمام أزمة رواتب صارخة، فقد امتد السخط الشعبي إلى مختلف المحافظات. في حضرموت، مثلاً، اندلعت معركة بين المعلمين والتربويين والسلطة المحلية وقيادات وزارة التربية بالمحافظة، جراء مطالبة المعلمين بحقوقهم وصرف رواتب تتماشى مع تدهور الأوضاع المعيشية، ولجأ المعلمون (مبشرين ومتعاقدين) إلى إضراب عن التدريس، بينما هددت السلطة المحلية المعلمين، خاصة المتعاقدين، باستبدالهم بمتعاقدين آخرين في حال عدم عودتهم للتدريس.

ويؤكد المعلمون أن رواتبهم لم تعد تكفي أصلاً لتغطية احتياجات أسرهم الأساسية في ظل الغلاء المعيشي وارتفاع أسعار السلع، معتبرين أن استمرار هذا الوضع يهدد بانتهاء العملية التعليمية بشكل كامل.

وتأزم الموقف بعد فشل مباحثات النقابة مع السلطة المحلية وعدم التوصل إلى حلول. لجأ المعلمون إلى الإضراب بهدف «تحسين جودة المعلمين»، وتم الاعتداء عليهم واعتقال قيادة النقابة خلال وقفة احتجاجية أمام مبنى مكتب التربية في المكلا، يوم 23 سبتمبر. وبعد أن قامت القوات الأمنية باحتجاز القيادات النقابية في مركز الديس، احتشد العشرات من المعلمين أمامه، الأمر الذي أدى إلى قطع الطريق الدولية المؤدية إلى مطار الريان وطريق سيئون.

لم تسكت نقابة معلمي وتربوي ساحل حضرموت، وقامت برفع دعوى قضائية ضد السلطة المحلية ومدير مكتب التربية. كما أكدت رفضها لإجراءات مكتب التربية والتعليم بالمكلا، التي شملت توزيع أوراق إلغاء التعاقد مع المعلمين على بعض مدراء المدارس، في وقتٍ دعت فيه السلطة المحلية الكادر التعليمي للعودة إلى المدارس، واعتبرت النقابة أن هذا التناقض أفقد مصداقية المكتب لدى جميع منتسبي المؤسسة التعليمية في المحافظة.

وقام مكتب التربية بقطع راتب شهر أغسطس، والتهديد الصريح بالفصل، وتنفيذ ذلك عبر تسليم بعض المدراء أوراق إلغاء التعاقد وفصل المعلمين المتعاقدين، إضافة إلى أن المكتب نشر أسماء مفصولين بينما هو جهة غير مخولة، وفقاً للنقابة.

وما إن انتهى شهر سبتمبر، حتى أصدرت محكمة غرب المكلا الابتدائية حكماً مستعجلاً يلزم مكتب التربية والتعليم والسلطة المحلية بصرف راتب شهر أغسطس 2025 لكافة المعلمين في المحافظة، في حين تحولت قضية إضراب المعلمين بحضرموت إلى أزمة محلية شاملة تجمع بين التحركات الشعبية والتدخلات الأمنية والمسار القضائي، الأمر الذي فتح باباً لمزيد من التوتر في حال عدم حل الإجراءات التعسفية.



تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

فضيحة مستمرة.. سلطة تعز تطالب بإخلاء المباني الحكومية

في محاولة متأخرة لاستعادة هيبة مؤسسات الدولة، أصدرت السلطة المحلية في محافظة تعز توجيهات تقضي بإخلاء المباني والمرافق المستولى عليها خارج الأطر القانونية، وكذلك تمكين صندوق النظافة والتحسين الذي اغتيلت مديرتة «افتهان المشهري» من تحصيل الرسوم القانونية الخاصة به، وذلك بعد أن تسبب اغتيالها خلال سبتمبر الماضي بعاصفة غضب شعبي في اليمن، وإضراب شامل لعمال النظافة بتعز التي شهدت تكدس أكوام القمامة في الشوارع والأحياء.

السلطة المحلية طالبت قيادة محور تعز، الجناح العسكري لحزب الإصلاح في المحافظة، ومدير عام شرطة المحافظة، بإخلاء وتسليم كافة المنشآت العامة والخاصة التي جرى الاستيلاء عليها من قبل الوحدات العسكرية والأمنية وأفراد عسكريين منفصلين ينتمون إلى الجيش ومؤسساته بدعاوي وحجج خارج الأطر القانونية.

وفق اطلاع بقش على مذكرة السلطة المحلية، تشمل هذه المباني والمرافق والمنشآت العامة والخاصة 25 مبنى، هي: مباني ورش التعليم الفني، ومباني المعهد التقني، ومبنى مكتب السياحة، ومبنى مركز الدرن، ومبنى فرع الهيئة العليا للأدوية، ومبنى كلية المجتمع التقنية، ومبنى فرع صندوق الرعاية الاجتماعية، ومبنى فرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، ومبنى مكتب التخطيط، ومبنى اتحاد نساء اليمن، ومبنى فرع المؤسسة العامة للاتصالات ومرافقها، ومبنى مركز دور الرعاية الاجتماعية.

كما شملت المباني فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، والهيئة العامة لكهرباء الريف، وفرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف، وشركة التبغ والكبريت الوطنية، ومحطة كهرباء عصيفرة، والدور الأرضي من صندوق النظافة والتحسين، ومكتب الزراعة والري، وفرع الهيئة العامة للبحوث الزراعية، ووكالة سبأ للأنباء، والمجلس المحلي لمديرية القاهرة، وقلعة القاهرة، ونادي الصقر الرياضي الثقافي.

وتسيطر قوات محور تعز على عديد من المباني المؤسسية في تعز وترفض إخلاءها وتسليمها، رغم المطالب الرسمية بإخلاء وتسليم عدد منها في العام الماضي. ولا تقتصر سيطرة الأولوية العسكرية في تعز على المؤسسات الحكومية، بل تتعداها للسيطرة على منازل أشخاص نزحوا خلال الحرب، وقامت مجموعات مسلحة تابعة لمحو تعز باحتلالها وترفض الانسحاب منها وإعادتها إلى أصحابها، رغم صدور أحكام قضائية بإخلائها.



ومن جانب آخر، وجهت السلطة المحلية قائد المحور وقائد اللواء 22 ميكا، بضرورة تمكين صندوق النظافة والتحسين من تحصيل الرسوم القانونية في المنفذ الشرقي للمحافظة، ابتداءً من يوم 30 سبتمبر. وقالت السلطة المحلية إن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لتوجيهات سابقة لم تنفذ على أرض الواقع، ما استدعى إعادة التأكيد على سرعة التنفيذ، نظراً لأهمية تفعيل موارد الصندوق وضمان استمرارية خدماته الحيوية في مدينة تعز.

جاءت هذه التوجيهات وسط تفشي مظاهر الاستيلاء والفوضى التي عطلت عمل المؤسسات، وتعطيل الموارد المالية المحلية عبر صندوق النظافة والتحسين بما يسهم في تعزيز الخدمات الأساسية للمواطنين. وفي سياق متصل، جرى تداول معلومات على وسائل التواصل الاجتماعي، تفيد بأن مستحقات وكلاء المحافظة والمستشارين ومدراء العموم في الديوان تُصرف من صندوق النظافة والتحسين شهرياً.

لكن مكتب المالية في المحافظة رد على ذلك بقوله إن صرف مستحقات الوكلاء والمستشارين ومدراء العموم يتم شهرياً من ديوان عام المحافظة، ولم يحدث أن صرفت مستحقاتهم من صندوق النظافة في أي شهر

منذ عام 2017 حتى الآن.

وبينما تواجه محافظة تعز تحديات مالية وإيرادية متراكمة، وصراعات للسيطرة الخاصة على موارد الدولة، قُتلت مديرة صندوق النظافة والتحسين افتهان المشهري وسط المدينة وهي على متن سيارتها، في جريمة اعتُبرت محاولة لإسكات الأصوات المطالبة بتصحيح الأوضاع ومحاربة الفساد المتفشى داخل مؤسسات الدولة، إذ دخلت المشهري في صراع مع عدد من النافذين وامتنتعت عن تحويل إيرادات الصندوق إلى مكاسب شخصية لهم.

وكانت المشهري استبعدت 200 اسم لموظفين وهميين محسوبين على إدارة الصندوق، وقبل إدارتها كانت إيرادات الصندوق لا تتجاوز 90 مليون ريال (60 ألف دولار)، وبعد عام من إدارتها ارتفع الإيراد إلى 180 مليون ريال (120 ألف دولار)، واصطدمت مع عدد من النافذين الذين أرادوا الهيمنة على موارد الصندوق، وبرزت أسماء عدة مثل «محمد صادق المخلافي» (منفذ جريمة اغتيال المشهري) الذي قُتل بعد اعترافات مصورة ذكر فيها مسؤولية «محمد سعيد المخلافي» «شقيق «حمود سعيد المخلافي» القيادي بحزب الإصلاح في تعز، عن قتل المشهري.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نפט وغاز اليمن

عودة شركة «دهنت» إلى اليمن.. علامات استغهام حول استنزاف النفط اليمني

خاص والخليج العربي بشكل عام، وهي منطقة تحرص الولايات المتحدة على بقائها تحت إشرافها المباشر في ظل التنافس الدولي المتصاعد.

ولا تزال عودة «دهنت» إلى الاستكشاف والإنتاج المباشر في مأرب وشبوة بعيدة نظراً للوضع الأمني الذي لا يسمح بانتشار فرق فنية أجنبية في مناطق محفوفة بالمخاطر، ومن المرجح أن تكون الخطوة الأولى لعودتها عبر شركات استكشافية أو استشارية أو إعادة تفعيل دورها في مشروع الغاز المسال بلحاف المشاركة فيه مع توتال الفرنسية وتكنو إكسبورت الروسية، بحسب العوج، وعليه فإن عودة هنت وغيرها إلى اليمن لا يمكن أن تُقرأ بمعزل عن المشهد الأمني والسياسي في اليمن، إذ ليست مجرد استثمارات نفطية، بل ورقة تفاوضية أمريكية ورسالة دعم سياسي، وبنفس الوقت اختبار لقدرة الحكومة اليمنية على توفير بيئة آمنة للاستثمار.

من جانبه يرى الخبير الجيولوجي الدكتور عبد الغني جعمان، أن شركة هنت الأمريكية تعود الآن للواجهة بعد أن تم طردها من اليمن قبل سنوات بسبب تاريخها الأسود في نهب الثروات النفطية والغازية، حد قوله، مضيفاً أن هذه الشركة لم تجلب لليمن خيراً يوماً، بل أحرقت الغاز في الهواء، وأهملت تطوير الحقول، وخالفت القوانين البيئية، ونهبت النفط والغاز بلا رحمة، ولهذا السبب رفض البرلمان تمديد اتفاقيتها عام 2005، وتولى القضاء الدولي في باريس في 2008 إصدار حكم لصالح اليمن ضدها.

وحين عادت من بوابة الغاز عبر شركائها في الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال مع «توتال» الفرنسية، شاركت هنت في «نهب الغاز من مأرب تحت غطاء الاستثمار»، وفقاً لجعمان الذي اعتبر أن الحديث عن شراكة جديدة -بموجب لقاء رئيس المجلس الرئاسي بنائب مدير الشركة- ما هي إلا شراكة في تكرار النهب والإفقار واستنزاف ما تبقى من ثروات الشعب اليمني تحت مسمى الاستثمار.

اليمني، وسط اتهامات متصاعدة بالهيمنة والفساد في صفقات التشغيل الجديدة، لا سيما في القطاع 5 (جنة) بمحافظة شبوة.

فقد قالت شركة «دهنت» إنها أصبحت مشغلاً رسمياً لقطاع (5) النفطي، وإن شركة «بترومسيلا» قدمت استقالتها طوعاً من تشغيل هذا القطاع، مشيرة إلى أن الاستقالة دخلت حيز التنفيذ بشكل نهائي اعتباراً من 31 ديسمبر 2024، بعد حصول شركة «دهنت» على غالبية أصوات الشركاء لتشغيل القطاع بدءاً من 01 يناير 2025، وهو ما لم يتم حتى الآن، وسط استمرار الصراع على تشغيل هذا القطاع، حيث نفت شركة «بترومسيلا» الاستقالة وواصلت مخاطبة العاملين في القطاع مما زاد من التوتر.

لكن عودة شركة أجنبية مثل «دهنت» إلى اليمن مرهونة بأوضاع البلاد وظروفها الأمنية. ويرى الباحث في الجيولوجيا الدكتور «عبد الوهاب العوج» أن حكومة عدن لا تسعى بشكل حثيث إلى إنعاش قطاع الطاقة بعد سنوات من الانكماش الحاد، وتدرك أن الشركات الأمريكية مثل «دهنت» قادرة على توفير استثمارات ضخمة ونقل التكنولوجيا الحديثة، لكن هذه الشركات لا تقدم على المخاطرة في بيئة مضطربة إلا بضمانات واضحة للتحكيم الدولي والالتزام بالعقود.

وبالنظر إلى حاجة الحكومة الماسة للعائدات المالية، قد تلجأ إلى منح تسهيلات استثنائية وإعفاءات ضريبية لجذب الشركات الأجنبية، لكن هذا وحده لا يكفي دون استقرار سياسي وأمني.

ولا يمكن تجاهل البعد الجيوسياسي، فحضور نائب مدير شركة «دهنت» في نيويورك لم يكن مجرد لقاء اقتصادي تقني، وفقاً للعوج، بل رسالة أمريكية متعددة الأبعاد، تشير إلى رغبة واشنطن في استخدام أدواتها الاقتصادية والنفطية كوسيلة دعم للمجلس الرئاسي في مواجهة الحوثيين، كما أن إعادة إحياء الاستثمار الأمريكي في اليمن تحمل بعداً استراتيجياً يتعلق بأمن الطاقة في البحر الأحمر وخليج عدن بشكل

أثر لقاء في نيويورك تساؤلاً: هل تعود شركة «دهنت» أو «أويل» النفطية الأمريكية إلى تثبيت قواعدها في اليمن مجدداً؟

ففي 23 سبتمبر الماضي التقى رئيس المجلس الرئاسي «رشاد العليمي» بنائب المدير التنفيذي لشركة «دهنت» النفطية الأمريكية «إيغور سالازار»، على هامش اجتماعات الأمم المتحدة بنيويورك التي استمرت من 23 إلى 29 سبتمبر.

تطرق اللقاء إلى فرص الشراكة بين حكومة عدن وشركة «دهنت» في مجال استكشاف وإنتاج وتصدير النفط والغاز، واستمع العليمي إلى إحاطة حول أنشطة الشركة وخططها المستقبلية لاستئناف عملياتها الاستثمارية والإنتاجية في اليمن. وأثنى العليمي على دور الشركة الأمريكية في تطوير القطاع النفطي اليمني خلال العقود الماضية، وقال إن حكومة عدن ملتزمة بتقديم كافة أشكال التسهيلات والدعم للشركات والاستثمارات النفطية والمعدنية في البلاد.

هل العودة ممكنة؟ ولماذا؟

شركة «دهنت أويل» أوقفت نشاطها الإنتاجي والاستثماري في اليمن عام 2015 مع اندلاع الحرب، وتعود جذورها في اليمن إلى أول اكتشاف للنفط عام 1984 في القطاع (18) الذي يقع ضمن حوض «مأرب - الجوف»، قبل أن تنهي تشغيلها للقطاع عام 2005 لصالح شركة صافر، فضلاً عن المساهمة في مشروع الغاز الطبيعي المسال في «بلحاف» بالشراكة مع شركة «توتال» الفرنسية، غير أن العلاقة مع الحكومة اليمنية لم تكن خالية من التوتر، فقد دخلت الشركة في نزاع قانوني مع صنعاء بعد 2005 حول حقوق الامتياز، وانتهى الأمر بانتقال تلك الحقوق إلى شركة صينية بقرار حكومي، وهو ملف ما يزال يلقي بظلاله على أي محاولة لعودة الشركة.

ولم يرغب اسم شركة «دهنت» عن المشهد النفطي اليمني تماماً، رغم توقفها، بل عاد ليثير الجدل مجدداً في خضم الحرب والأزمات المرتبطة بحقول النفط

سوق الصرافة والعملية الوطنية

اتهامات خطيرة: قيادة «بنك عدن المركزي» تضرب النظام المالي



عبء إضافي على البنك دون أثر إيجابي. انتقدت النقابة أيضاً غياب أي قرارات من المعبقي وراجع ضد المتسببين في المضاربة الأخيرة، وذلك «لأن اللاعب الكبير ضمن فريق إدارة بنك مركزي عدن، وفي حالة أرادوا معاقبة أحد، سوف يصدرن عدة توقيفات وإغلاقات لعدة صرافات لا توجد لديها أي نفوذ، ككبش فداء أمام الرأي العام».

وطالبت النقابة بفتح تحقيق عاجل وشامل مع محافظ البنك أحمد المعبقي ووكيل الرقابة منصور راجح، وتدخل مباشر من «البنك الدولي» ومجلس التعاون الخليجي لإنقاذ ما تبقى من مؤسسات البنك المركزي بعدن. كما دعت إلى دعم البنك المركزي بكوادر وطنية مستقلة وكفؤة ونزيهة، قبل أي دعم مالي جديد، مؤكدة أن ما يجري «لم يعد مجرد قصور إداري، بل يمثل تهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي والاجتماعي، ويستوجب تدخلاً عاجلاً لإنصاف المتضررين وصون سمعة اليمن المالية أمام شركائها الدوليين».

النقدي للعملات الأجنبية وإضعاف أدوات البنك المركزي.

المضاربة بسبب البنك.. والصرافون «كبش فداء»
شهد السوق المصرفي عمليات مضاربة منظمة في يومي 30 و31 أغسطس، أدت إلى عمليات مضاربة منظمة أدت إلى سحب مدخرات المواطنين قسراً إلى خزائن البنك المركزي، وترك الصرافين في مواجهة الشارع وتحملهم المسؤولية.

نقابة الصرافين الجنوبيين في بيان سبتمبر، قالت إن «كالك بنك» لعب دوراً محورياً في هذه العمليات، حيث باع 100 مليون ريال سعودي بسعر 765 ريالاً لتجار وشركات صرافة، بالتنسيق مع المعبقي وراجح، مما أدى إلى اختلالات في أسعار السلع نتيجة النزول العشوائي، والفروقات التي بلغت نحو 40 مليار ريال يمني كان يفترض أن تذهب لدعم مرتبات الجيش والمعلمين.

كما اتهمت النقابة قيادة البنك بترك السوق المصرفي لأكثر من 36 ساعة دون أي رقابة أو تدخل، ما سمح بنهب مدخرات المواطنين والتلاعب الواسع بالأسعار، ولفتت إلى عدم فتح تحقيق جدي مع المزورين لوثائق البنك أو الجهات الإعلامية التي روجت لمعلومات مضللة في 31 أغسطس 2025.

وخالف بنك عدن المركزي قانون تنظيم أعمال الصرافة رقم (20) لسنة 1995 وتعديلاته، عبر فرض ضمانات ورسوم ورؤوس أموال مبالغ فيها على شركات الصرافة، وقام بجمع أكثر من 120 مليار ريال يمني كضمانات دون استناد قانوني، ولم تُستخدم هذه الأموال في الأغراض المعلنة كصرف المرتبات أو استقرار العملة، بل تحولت إلى

يرى مصرفيون أن إجراءات بنك عدن المركزي ساهمت في تحسن الصرف خلال شهري سبتمبر وأغسطس، بما في ذلك إنشاء لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد، لكن مصرفيين آخرين -تمثلهم نقابة الصرافين الجنوبيين- كان لهم رأي آخر.

فنقابة الصرافين الجنوبيين اتهمت بنك عدن المركزي صراحةً بتهديد النظام المالي، وارتكاب «ممارسات وتجاوزات خطيرة» مستمرة منذ أكثر من أربع سنوات، أسفرت عن إضعاف البنك المركزي داخلياً وخارجياً، وألحقت أضراراً مباشرة بالمواطنين والقطاع المصرفي، وجاء الاتهام لإدارة البنك، ممثلةً بمحافظ البنك أحمد غالب المعبقي ووكيل قطاع الرقابة على البنوك منصور راجح.

قالت النقابة إن قيادة بنك عدن المركزي لم تلتزم بمسؤولياتها الدستورية والقانونية في حماية العملة الوطنية واستقرار السوق، حيث قامت بإدارة مزادات بيع العملة الأجنبية بطرق غير شفافة، وبأسعار يحددها المضاربون أنفسهم بعيداً عن أي ضوابط قانونية أو مصرفية متعارف عليها، الأمر الذي عزز نفوذ قلة من المضاربين على حساب المصلحة العامة. وأشارت إلى أن ذلك أدى إلى انهيار الريال اليمني من 200 ريال مقابل الريال السعودي إلى 770 ريالاً يمينياً منذ تعيين أحمد المعبقي محافظاً للبنك المركزي بعدن (في ديسمبر 2021).

ووفق قراءة بقش، اتهم بيان النقابة إدارة البنك بمنح تراخيص للبنوك وشركات الصرافة بشكل عشوائي، والسماح لشركات الصرافة بممارسة أنشطة مصرفية تخص البنوك، والعكس. كما أشار إلى فتح فروع مفرطة للمؤسسات ذات نفوذ في كل شارع ومدينة، وهو ما أفقد البنك السيطرة على الكتلة النقدية وأدى إلى تهديد العرض

سوق الصرافة والعملية الوطنية

حذرت الغرفة من أن أي تقاعس سيؤثر سلباً على استقرار الحركة التجارية والمالية ويضاعف من حدة أزمة النقد الأجنبي، ويرى مراقبون أن هذا الإجراء يعكس عمق الأزمة الاقتصادية في عدن، حيث يشهد السوق المحلي ضغوطاً متزايدة بسبب تراجع السيولة الأجنبية وازدياد الطلب على الدولار. كما يأتي الإجراء في وقت يعاني فيه التجار من صعوبات متزايدة في فتح الاعتمادات المستندية واستيراد السلع، مما يهدد بانكماش الحركة التجارية في حال عدم تجاوب القطاع الخاص.

كما أصدرت مصلحة الجمارك قراراً ملزماً قضي بعدم السماح بأي استيراد عبر المنافذ البرية أو البحرية إلا وفق الضوابط الجديدة التي أقرتها لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد. وهذه الإجراءات وصفها مراقبون بأنها يُفترض أن تكون مطبقة بشكل دائم في جميع المنافذ منذ سنوات، وليس كإجراءات استثنائية، ما يعكس ضعف آليات الرقابة السابقة.

المحلي لامتصاص السيولة وتمويل الموازنة، وهذا القرار، رغم كلفته، جُنِبَ السوق موجة جديدة من تدهور سعر الصرف.

وفي مقابلة صحفية، قَدَّر النجار أن الدولة فقدت أكثر من 70% من مواردها العامة، بما يعادل 1.6 مليار دولار، نتيجة توقف صادرات النفط الخام. بالتوازي، ألزم البنك المركزي البنوك والصرافين بتوريد فوائض النقد الأجنبي وتسليمها بالريال، وتكفل بشرائها لتغطية تكاليف الاستيراد، في خطوة تهدف إلى تعزيز التعامل بالعملية المحلية وتقليل الطلب المفتعل على الدولار.

وباتت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات الجهة المخولة حصراً بعمليات المصارفة لتغطية احتياجات المستوردين، وهو ما مثّل خطوة حاسمة لضبط التدفقات النقدية. وفي حال حدوث أي فجوة في السيولة، يتعهد البنك المركزي بالتدخل المباشر.

وبينما السوق المصرفي غير منضبط، وشبكات المضاربة تلتف على الإصلاحات وسط بنية السوق الهشة، يمثّل استمرار وجود قنوات غير رسمية للمضاربة والتفاف بعض التجار عبر الصرافين أو الحسابات الوسيطة أو الفواتير المزورة، إضعافاً لأي إجراءات رسمية. ودعا النجار إلى تجريم هذه الممارسات وسحب تراخيص الجهات المتورطة وتحويلها إلى النيابة باعتبارها جرائم اقتصادية.

وتفتقر الدولة إلى الدورة النقدية داخل الاقتصاد، من خلال تفعيل الخزانة العامة، وتوريد جميع الإيرادات إلى الدولة. وفي جانب آخر، حذر النجار من أن تشديد الرقابة على الاستيراد قد يشجع عمليات التهريب ما لم تتكامل جهود الأجهزة التنفيذية والرقابية، ودعا وزارة الصناعة والتجارة إلى إصدار نشرات سعرية أسبوعية للسلع الأساسية، ومراجعة هوامش الربح وربطها بفواتير الاستيراد، مؤكداً أن قانون التجارة الداخلية لعام 2006 يمنح الحكومة صلاحية تحديد هذه الهوامش.

من جانب آخر، طالبت الغرفة التجارية والصناعية في عدن كافة التجار بتوريد مبالغهم بالعملية الأجنبية إلى حساباتهم في البنوك المعتمدة، اعتباراً من يوم 14 سبتمبر ولمدة أسبوع، وجاء هذا الإجراء استناداً إلى موافقة لجنة تنظيم وتمويل الواردات، وأشارت الغرفة إلى أن هذه «قد تكون آخر فرصة» للتجار من أجل تسوية أوضاعهم المالية بالعملية الصعبة.

هذا الهجوم الحاد جاء وسط أزمة خانقة يشهدها السوق المصرفي في عدن والمحافظات المجاورة، إذ اتضحت معالم أزمة سيولة محلية خانقة غير مسبوقة، وشجّ الريال اليمني (العملة الجديدة «القيطي») وتوقفت شركات الصرافة عن شراء الريال السعودي والدولار الأمريكي من المواطنين نظراً لشح السيولة.

وحسب معلومات حصل عليها مرصد بقش، فإن فائض السيولة من العملات الأجنبية في السوق، إلى جانب تراجع المعروض النقدي المحلي، دفع شركات الصرافة لأول مرة إلى تفضيل دفع الحوالات المالية بالعملات الأجنبية كما هي دون تحويلها إلى الريال اليمني. وكانت أزمة السيولة المحلية من عوامل تأخير صرف الرواتب الحكومية وانخفاض حجم الإنفاق الرسمي، مع تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، في حين تنكس النقود عند قلة من الفاعلين الاقتصاديين بدلاً من أن تتحرك بحرية في السوق. ويواجه بنك عدن المركزي تحديات إدارية ومالية كبيرة في سبيل فرض سلطاته النقدية كوعاء إيرادي على معظم مناطق الحكومة، إذ أكد البنك في تقاريره الشهرية للتطورات النقدية التي كان آخرها تقرير يونيو 2025، أن جميع فروعه غير مرتبطة بمركزه الرئيسي في عدن، باستثناء فرعيه في تعز والمكلا، بينما تزداد تساؤلات المواطنين عن مآلات هذه الأزمة النقدية والمخاوف من تفاقمها دون إحداث تغييرات فعلية تجعل من تحسن الصرف الأخير واقعاً ملموساً بشكل تام دون افتعال أزمات ومعوقات.

3.4 تريليونات خارج النظام المصرفي

من أبرز مظاهر الأزمة، أن الكتلة النقدية المتداولة في السوق وصلت حتى نهاية مارس 2025 إلى 3.4 تريليونات ريال يمني، لكن هذه السيولة الضخمة ليست في الجهاز المصرفي، بل محتجزة لدى كبرى شبكات الصرافة والمضاربين، إضافة إلى مواطنين يحتفظون بالنقد بدافع الخوف وانعدام الثقة، ما خلق انطباعاً واسعاً بوجود شح نقدي حاد، وفقاً للمستشار الاقتصادي في رئاسة الجمهورية «فارس النجار».

أمام هذه الحالة، اختار بنك عدن المركزي تجنب اللجوء إلى التمويل التضخمي عبر السحب على المكشوف أو استخدام احتياطات البنوك لصرف الرواتب، خوفاً من انهيار الجهود الإصلاحية. وبدلاً من ذلك، استخدم أدوات الدين العام



سوق الصرافة والعملية الوطنية

مركزي عدن يلجأ لبيع سندات الدين الحكومية

بينما اشتدت اضطرابات السوق اليمني ومضاربات كبار الصرافين والانقسامات السياسية حول الإيرادات وملف الرواتب، أعلن بنك عدن المركزي في سبتمبر عن فتح مزادين جديدين لأدوات الدين العام المحلي، أحدهما طويل الأجل يتمثل في سندات خزينة لثلاث سنوات بعائد سنوي يصل إلى 20%، والآخر قصير الأجل عبر أذون خزينة لمدة عام بعائد 18%، بقيمة عطاء 10 مليارات ريال يمني، عبر منصة ريفينيتيف الأمريكية الإلكترونية.

جاء المزدان في توقيت حساس، بسبب الجدل القائم حول عجز الحكومة عن صرف الرواتب، بينما يرفض بنك عدن المركزي اعتماد أي خيارات يرى أنها تضخمية أو تهدد استقرار سعر العملة، مثل السحب المكشوف أو استخدام الحاويات المحتجزة من العملة المطبوعة.

بحسب تقييمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن استخدام أدوات الدين العام يعد وسيلة تمويل مشروعة، لكنها في الحالة اليمنية محفوفة بالمخاطر. فغياب موارد ثابتة وشفافة، إلى جانب العجز عن فرض توريد الإيرادات إلى البنك المركزي، يجعل من التوسع في الاقتراض المحلي خطوة قصيرة الأمد قد تؤدي إلى تراحم مع القطاع الخاص.

ويحذر الصندوق من أن الاعتماد المفرط على أذون وسندات الخزينة سيجعل البنوك تفضل تمويل الحكومة بعوائد مرتفعة بدلاً من تمويل الأنشطة الإنتاجية، وهو ما يقاوم الركود الاقتصادي، كما يشدد على أن استدامة الدين العام تتطلب إصلاحات هيكلية وتوسيع القاعدة الضريبية والجمركية، وليس الاكتفاء بالاقتراض الداخلي. وفي السوق المحلي، تنظر البنوك التجارية إلى هذه المزايدات كفرصة لتوظيف السيولة المتاحة بالعملة المحلية بعوائد مرتفعة، خصوصاً في ظل محدودية الخيارات الأخرى وتجميد كثير من أصولها في الخارج، غير أن بعض الصرافين والمستثمرين يرون أن هذه الخطوة قد تمتص السيولة من السوق وتزيد الضغط على حركة الأموال المخصصة للاستيراد، ما قد يؤدي لمزيد من التوتّر في الأسواق.

وتجمع هذه المزايدات بين بُعدين متناقضين: من جهة تمثل حاجة ملحة لتوفير سيولة آنية تسد جزءاً من فجوة التمويل الحكومي، ومن جهة أخرى ترفع من كلفة خدمة الدين الداخلي،

وتكرس اعتماداً متزايداً على عوائد مرتفعة قد تتحول إلى عبء ثقيل إذا لم يقترن ذلك بإصلاحات مالية واقتصادية أوسع.

ولا يقع الرهان على أدوات الدين وحدها، بل على إرادة سياسية جادة تضمن توريد الإيرادات العامة إلى البنك المركزي وإصلاح منظومة الإنفاق الحكومي، فبدون ذلك تظل هذه المزايدات، سواء سندات طويلة الأجل أو أذون قصيرة الأجل، مجرد مسكنات مؤقتة في اقتصاد منهك يترنّج تحت وطأة العجز والفساد وانعدام الثقة.

في صنعاء وعدن.. حوالات «منسية» في وضع معيشي صعب

بينما تندهر الأوضاع المعيشية للمواطنين، تعود قضية «الحوالات المنسية» إلى الواجهة مجدداً لتطرح تساؤلات عن أسباب بقائها لدى شركات الصرافة، في كافة المحافظات اليمنية، شمالاً وجنوباً.

في صنعاء، تصدّرت كشوفات للحوالات المنسية اهتمام اليمنيين خلال شهر سبتمبر، إذ تم نشرها على منصات التواصل الاجتماعي، وتشمل حوالات بمبالغ صغيرة ومتوسطة وضخمة، بالريال اليمني والعملات الصعبة، الريال السعودي والدولار.

وطالب ناشطون بنشر معلومات الحوالات المنسية عبر قناة رسمية تسهّل البحث وتضمن استرجاع الحقوق، كما طالبوا بنك صنعاء المركزي بإصدار إيضاحات رسمية حول الكشفات الجديدة، ووضع حل لأزمة الحوالات المنسية بشكل كامل، وإلزام كافة شركات الصرافة بإشعار المستلمين بالحوالات وعدم الإبقاء عليها تحت أي ظرف. ويذكر أن القضية تفجّرت لأول مرة عام 2023، حينها قال بنك صنعاء المركزي إن على شركات الصرافة تذكير الأشخاص بحوالاتهم برسائل نصية أسبوعياً.

أوضحت الكشفات أن ملايين الريالات ما زالت في خزائن العديد من شركات الصرافة اليمنية ولم يتم استلامها. ووفقاً لمعلومات لم يتم تأكيدها رسمياً، وصل إجمالي الحوالات المنسية لعام 2025 إلى نحو 13 مليار ريال.

أما في عدن، أصدرت نقابة الصرافين الجنوبيين بياناً عبّرت فيه عن القلق إزاء ملف الحوالات المنسية والمتأخرة التي بلغت مليارات الريالات، مؤكدة أن هذه الظاهرة باتت تسبب معاناة كبيرة للمواطنين وتفتح الباب أمام الاستغلال من قبل

بعض مالكي الشبكات، في الوقت الذي وصلت فيه الحوالات المنسية والمتأخرة إلى أكثر من 300 ألف حوالة حتى الآن.

وأشادت النقابة بمبادرة جميع شبكات الشمال الواقعة تحت سيطرة الحوثيين إلى كشف الحوالات المنسية والمتأخرة، واعتبرت ذلك إجراءً إيجابياً للغاية يجب أن تحذو حذوه شبكات عدن. ووفقاً للبيان الذي حصل بقش على نسخة منه، طالبت النقابة بشكل عاجل محافظ بنك عدن المركزي وقطاع الرقابة بالتحرك الفوري لمنع استمرار هذه الظاهرة والحد من خسائر المواطنين الذين يشكلون المتضرر الأكبر، في الوقت الذي يستفيد فيه مالكو الشبكات بشكل غير عادل من هذه الأموال، مؤكدة أن هذه الحوالات ليست مكسباً مشروعاً لهم، بل هي عبء وذنوب يلاحقهم.

وطرحت النقابة أسباباً عديدة لتراكم الحوالات المنسية والمتأخرة، مثل عدم إضافة أرقام جوالات صحيحة للمستلم والمرسل، وإيقاف الشبكات في الأشهر الماضية بسبب مخالفات، ما يؤدي لتراكم أكثر من 50 ألف حوالة معلقة خلال فترة إيقاف تصل أحياناً إلى أكثر من 15 يوماً.

وكذلك عدم تأكيد المرسل للمستلم باستلام الحوالة وعدم إرسال سندها عبر تطبيق واتساب، وانشغال المواطنين وعدم متابعتهم لحوالاتهم الخاصة، إضافة إلى حجب الحوالات من قبل مالكي الشبكات بعد مرور 15 يوماً من تاريخ إرسالها.

إلى جانب غياب آلية رقابية فعالة من البنك المركزي لإلزام الشبكات بالتواصل مع المواطنين، وتكرار الحوالات نتيجة خلل في النظام أو أخطاء موظفي الإرسال، وإرسال عدة حوالات باسم شخص واحد، أو فقدان أرقام الحوالات بسبب ضياع الهاتف أو السفر أو الوفاة. وتقع أخطاء في أسماء المستلمين أو عرقلة الحوالات من قبل بعض الصرافين لأسباب يمكن تجاوزها، كما تتساهل إدارة البنك المركزي مع بعض الشبكات، ما أدى إلى ثراء غير مشروع لها.

وتنجم عن ذلك نزاعات بين التجار والمواطنين بسبب اختلاف الحسابات وعدم معرفتهم بوجود حوالات معلقة، واحتجاز الحوالات في خزائن مالكي الشبكات واستخدامها في استثمارات خاصة.

سوق الصرافة والعملية الوطنية

إخفاء مبلغ 4.5 مليارات ريال من العملة الجديدة.

حسب تتبُّع «بقش» للقضية، فإن اعتقال فدعق جاء بتوجيه من محافظ بنك عدن المركزي أحمد غالب المعبقي، وشمل الاعتقال أربعة موظفين آخرين، لإحالتهم إلى التحقيق في قضايا فساد مالي. وقد كُشف عن القضية بعد أن زارت لجنة من بنك عدن المركزي فرع البنك في الربع الأول من العام الجاري 2025، وقالت وسائل إعلام إن المسؤولين بفرع شبوة حاولوا مساومة اللجنة برشوة.

بعد الإفراج عن فدعق، غابت التوضيحات الرسمية رغم حساسية القضية التي تمس المال العام، ولم يعلق بنك عدن المركزي. ويترك غياب الشفافية إزاء هذه القضية المجال مفتوحاً لشبهات فساد أخرى أو تواطؤ في الأجهزة الرسمية. كما أن عدم محاسبة المتورطين في القضايا المالية يهدد بمزيد من زعزعة الثقة بالمؤسسات المصرفية ويضعف دورها في حماية الاقتصاد.

ويُعد تهريب العملة القديمة إلى مناطق حكومة صنعاء ضربة مباشرة للسياسات النقدية لبنك عدن المركزي، حيث يؤدي إلى إضعاف قيمة الريال اليمني بمناطق حكومة عدن، وإرباك محاولات ضبط السوق المصرفية.

على غرار شبكات الشمال في إرجاع أموال المواطنين والعمل بشفافية ومسؤولية، وفقاً للنقابة التي شددت على أن بعض مالكي الشبكات يستغلون هذه الحوالات لتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المواطنين.

بعد تهريب 1.5 مليار ريال من شبوة إلى صنعاء.. المتهم حراطيق

أثير جدل بعد أن أطلقت السلطات الأمنية في عدن سراح مدير فرع البنك المركزي بمحافظة شبوة «صالح فدعق»، عقب احتجازه قرابة شهرين، على خلفية قضية اختفاء مليار ونصف المليار ريال يمني من العملة القديمة من مقر البنك إلى مناطق حكومة صنعاء، وتم إطلاق فدعق دون توضيح تفاصيل التحقيقات أو ملابسات القضية.

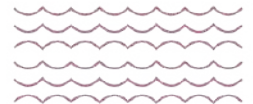
تعود القضية إلى أوائل أغسطس 2025، عندما كُشف عن فضيحة فساد ضخمة بفرع البنك المركزي اليمني في شبوة، تمثلت في اختفاء 1.5 مليار ريال من الطبعة القديمة، كانت مودعة في خزائن البنك منذ سنة 2017، وتم تهريبها وبيعها بمناطق حكومة صنعاء مقابل قرابة 6 مليارات ريال من الطبعة الجديدة.

وأعاد المتهمون مبلغ 1.5 مليار ريال من الطبعة الجديدة إلى خزينة البنك كبدل عن ذات المبلغ المختفي الطبعة القديمة، الذي تم تهريبه بظروف غامضة خلال السنوات الماضية، مع

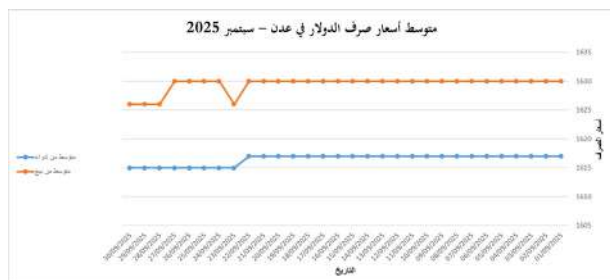
طالبات النقابة بإلزام مالكي الشبكات بنشر كشوفات تفصيلية للحوالات المنسية بشكل دوري، وتوظيف موظفين مختصين لمتابعة الحوالات المتأخرة والتواصل مع المواطنين، وفرض رقابة صارمة من البنك المركزي وضمان التزام الشبكات بالقوانين وتحملها المسؤولية الكاملة، والسماح للشبكات المخالفة بتسليم الحوالات القائمة أثناء فترة الإيقاف مع فرض غرامات مالية.

وأوضحت النقابة أن البنك المركزي سبق وأوقف العديد من الشبكات القديمة بهدف تنظيم القطاع واختصاره في الشبكة الموحدة، إلا أن الواقع يشهد اليوم ظهور عدد كبير من الشبكات الجديدة الفاعلة في مناطق الحكومة. وتشير البيانات إلى وجود أكثر من 300 ألف حوالة معلقة حتى الآن. وأفادت النقابة بأن الشبكات المالية الحالية التي تحتوي على حوالات مخفية ومنسية (تقدَّر بـ 200 ألف حوالة).

و«الشبكات الشغالة» في الماضي والحاضر، هي: بنك الكريمي، وشبكة المحيط المريسي، أما «الشبكات الشغالة بعد إيقاف شبكات الشركات لنفس المالكين» فهي: بنك القطيبي لحظات، الشبكة الموحدة للأموال، عدن حوالة بنك عدن، بنك بن دول، بنك البسيري، بنك الشمول، بنك الشرق، تمكين بنك المريسي، هلا بنك القاسمي، بنك الإنماء، العمقي، وبنك حضرموت. ومن الضروري أن تتخذ الشبكات خطوات جادة

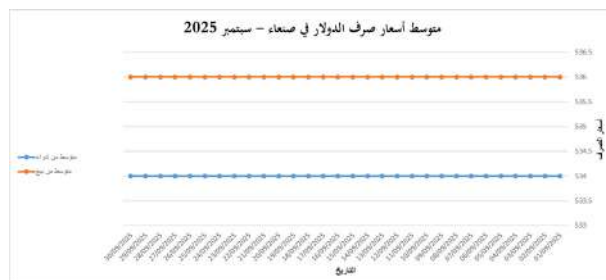


معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر سبتمبر 2025



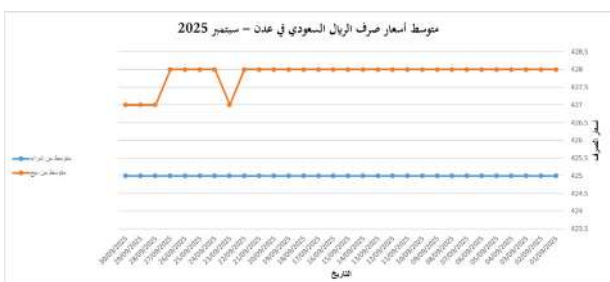
متوسط البيع
ريال 1629.5

متوسط الشراء
ريال 1616.5



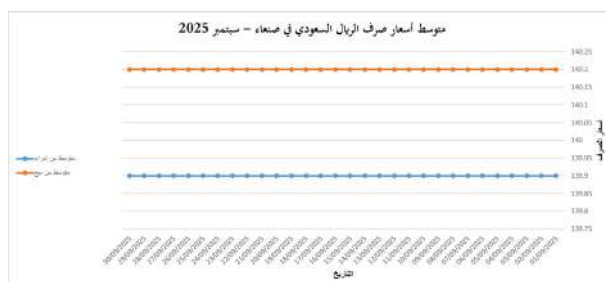
متوسط البيع
ريال 536

متوسط الشراء
ريال 534



متوسط البيع
ريال 427.9

متوسط الشراء
ريال 425



متوسط البيع
ريال 140.2

متوسط الشراء
ريال 139.9



متوسط البيع
ريال 172.460

متوسط الشراء
ريال 161.210



متوسط البيع
ريال 55.760

متوسط الشراء
ريال 53.400



متوسط البيع
ريال 1,321,640

متوسط الشراء
ريال 1,337,700



متوسط البيع
ريال 436.050

متوسط الشراء
ريال 430.830

الاقتصاد والوضع الإنساني

تعافٍ هش جنوباً وغلق المساعدات شمالاً.. الأمن الغذائي مهدد في اليمن



البنزين والديزل بنحو 3%. أما في مناطق صنعاء فقد استقرت أسعار البنزين الرسمية تقريباً، في حين ارتفعت أسعار الديزل في السوق السوداء بنسبة 2%.

وتُظهر البيانات التي راجعها بقش أن واردات الوقود عبر موانئ البحر الأحمر تراجعت في أغسطس بنسبة 30% عن متوسط الاثني عشر شهراً الماضية، كما انخفضت إجمالي واردات الوقود خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2025 بنسبة 27% مقارنة بعام 2024، نتيجة للأضرار التي لحقت بالموانئ وتراجع قدرتها التشغيلية جراء الغارات الإسرائيلية.

كما انخفضت واردات الوقود عبر موانئ عدن والمكلا بنسبة 17%، ما ساهم في زيادة الانقطاعات الكهربائية في مناطق حكومة عدن. وعلى صعيد الغذاء، تراجعت الواردات بنسبة 7% على مستوى البلاد، مع انخفاض بنسبة 20% عبر موانئ البحر الأحمر مقابل زيادة بنسبة 45% عبر موانئ عدن والمكلا، ما يعكس تغير مسارات الإمداد التجاري.

ولا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، إذ إن 62% من الأسر اليمنية غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية (64% في مناطق حكومة عدن و62% في مناطق صنعاء)، رغم تحسن مؤقت بمقدار 8 نقاط مقارنة بشهر يوليو.

التجارة تراجع على مستوى اليمن

وسجلت تكلفة السلة الغذائية الدنيا في مناطق حكومة عدن انخفاضاً شهرياً غير مسبوق بلغ 34% خلال أغسطس مقارنة بـ يوليو، وهو أكبر تراجع شهري مسجل حتى الآن، كما انخفضت بنسبة 12% على أساس سنوي.

وقد شهدت كافة المحافظات تراجعاً شهرياً تراوح بين 29% و41%، فيما سجلت معظم المحافظات انخفاضاً سنوياً أيضاً، باستثناء محافظة شبوة التي ارتفعت فيها التكلفة بنسبة 6% مقارنة بأغسطس 2024 رغم هبوطها الشهري بنسبة 32%.

انعكس هذا التراجع على أسعار السلع الغذائية الأساسية، إذ انخفضت أسعار الدقيق والفاصوليا الحمراء والسكر بنسبة تراوحت بين 32% و38% شهرياً، وبنحو 13% إلى 15% سنوياً، بينما استقرت أسعار زيت عباد الشمس نسبياً. وأدى هذا الانخفاض إلى تحسن القوة الشرائية للأسر، إذ ارتفعت قدرة أجر العامل غير الماهر على شراء الدقيق بنسبة 28% شهرياً وبنسبة 16% سنوياً.

أما في مناطق حكومة صنعاء، استقرت تكلفة السلة الغذائية الأساسية تقريباً على أساس سنوي، دون تسجيل انخفاضات مماثلة، نتيجة ثبات الأسعار المحلية وشح العملة الأجنبية في الأسواق.

وتراجعت أسعار الوقود بمناطق حكومة عدن بنسبة 24% للبنزين و28% للديزل، ما انعكس على تكاليف النقل التي قد تمثل حتى 30% من تكلفة الغذاء. وعلى أساس سنوي، تراجعت أسعار

بدا للوكالات الأممية في اليمن أن مناطق حكومة عدن شهدت انتعاشاً نقدياً أدى إلى تراجع تكلفة السلة الغذائية الأساسية، لكنها أكدت أنه تحول هش، إذ لا يزال نحو ثلاثة من كل خمسة يمنيين عاجزين عن تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية، في مشهد يعكس هشاشة التحسن الحالي وقابليته السريعة للالتكاس في حال غياب تدفقات العملة الأجنبية أو عودة صادرات النفط. ووفق بيانات برنامج الأغذية العالمي المحدثة في سبتمبر الماضي، بخصوص حالة الأمن الغذائي في اليمن، فإن التحولات التي شهدتها شهر أغسطس السابق كشفت عن تباين حاد بين الوضعين الاقتصادي والغذائي في مناطق حكومة عدن من جهة، ومناطق صنعاء من جهة أخرى، سواء من حيث الأسعار المحلية، أو سعر الصرف، أو استقرار تدفقات المساعدات والواردات.

وتشهد مناطق حكومة صنعاء تعليقاً كاملاً لمساعدات برنامج الأغذية العالمي منذ تاريخ 31 أغسطس 2025، وهو ما يثير مخاوف جدية من تفاقم انعدام الأمن الغذائي شمالاً في حال استمرار التعليق لفترة طويلة.

وتعاني خطة استجابة الأمم المتحدة لعام 2025 من نقص حاد في التمويل، إذ لم يتجاوز التمويل حتى 22 سبتمبر نسبة 20% من الاحتياج، وهي أدنى نسبة تمويل خلال السنوات العشر الماضية، ما يعكس حجم التحديات أمام المنظمات الإنسانية لتغطية الفجوات التمويلية وضمان استمرار عملياتها في كلٍّ من شمال اليمن وجنوبه.

الاقتصاد والوضع الإنساني

ويعاني 34% من الأسر من حرمان غذائي شديد، متجاوزين العتبة المرتفعة جداً في جميع المحافظات تقريباً. وأظهرت البيانات أن 12% من الأسر جنوباً و18% شمالاً اضطرت للصيام ليوم كامل بسبب انعدام الغذاء، فيما تلجأ 40% من الأسر في مناطق حكومة عدن و45% في مناطق سلطات صنعاء إلى استراتيجيات تكيف شديدة، وترتفع النسبة إلى 50% في الأسر التي تعيلها نساء.

ويعكس المشهد العام هشاشة التحسن النقدي في مناطق حكومة عدن، في ظل تراجع الواردات وضعف التمويل الإنساني وتعليق المساعدات شمالاً، وقد يتبدد التحسن الأخير في الأسعار جنوباً بسرعة إذا لم تتعزز مصادر النقد الأجنبي أو تُستأنف صادرات النفط، بينما يهدد التعليق المستمر للعمليات الإنسانية في الشمال بتفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي، خصوصاً مع استمرار الضغوط على سلاسل الإمداد.

اليمن في قلب «الفقر متعدد الأبعاد»

لم تغفل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الحديث عن «اليمن» في تقريرها الصادر في سبتمبر بعنوان «خفض الفقر متعدد الأبعاد: مهمة لم تُنجز بعد في عدة بلدان عربية».

عكس هذا التقرير فكرة أن الفقر لا يُقاس بالمال وحده، بل بالحرمان في التعليم، والصحة، التغذية، والخدمات الأساسية، فاليمن التي تشهد كل هذا تأتي بين الدول العربية الأقل نمواً، إذ يسلط التقرير الضوء على أوضاع اليمن وجزر القمر وموريتانيا، كأقل الدول العربية نمواً.

وقال التقرير إن اليمن تشهد المأساة الأشد، حيث بقيت نسبة الفقر متعدد الأبعاد عند حدود 38% بين 2013 و2023، دون أي تقدم يُذكر. الحرب المتواصلة، والانهيار الاقتصادي، والصدمات المناخية، وصعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية أدت إلى تشريد الملايين، تدمير البنى التحتية، وانعدام الأمن الغذائي لنصف السكان.

وهناك حاجة إلى دعم خارجي كبير لليمن تحديداً، عبر آليات حل النزاعات والمساعدات الإنمائية الرسمية، بما يعزز الحوكمة ويعيد توفير الخدمات الأساسية، وفقاً للإسكوا.

وفي اليمن ومعها جزر القمر وموريتانيا يبقى ضمان المعايير الدنيا للصرف الصحي، مياه الشرب النظيفة، والطاقة، ضرورة قصوى. كما يمكن للخدمات المصرفية الرقمية والتمويل الأصغر أن تساعد الأسر على التكيف مع هشاشة الواقع.

وبدا التقرير أشبه بنداء متكرر يفيد بأن الفقر ليس مجرد أرقام في جداول، بل هو معاناة ملموسة تعاني منها الشعوب معاناة بالغة، فالأبعاد المتعددة للفقر تعني أن الحرمان يتجاوز الجوع ليصل إلى انقطاع الطفل عن المدرسة، وغياب الكهرباء عن المنازل والمنشآت، والمرض دون القدرة على الوصول إلى الدواء. والمهمة التي لم تُنجز بعد، كما جاء في العنوان، تشير إلى ضرورة رؤية العالم للفقر لا كمسألة إحصائية، بل كجرح إنساني يحتاج إلى العمل على معالجته وشفائه.



أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

افتتاح «سد النهضة» رسمياً يشعل معركة دولية.. قصة المشروع الأضخم الذي يتجاوز الاقتصاد



ونفذت المشروع شركة «وي بيلد» الإيطالية، تحت إشراف شركة الكهرباء الإثيوبية الحكومية. وتقول حكومة إثيوبيا إنها لم تلجأ إلى أي قرض أو تمويل خارجي لبناء المشروع، وإن التمويل تم عبر سندات وتبرعات شعبية بلغت نحو 169 مليون دولار، بينما مولت الصين خطوط النقل وقدمت شركاتها معدات كهرومائية من خلال قروض.

وكان المفترض الانتهاء من بناء السد خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات، إلا أن غياب التمويل الخارجي واعتماد الحكومة الإثيوبية على التمويل المحلي، تسبب في تأخير كبير في التنفيذ، لتمتد فترة البناء إلى نحو 14 عاماً.

وحسب مراجعات «بقش»، قدمت الصين في 2013 قرضاً قدره 1.3 مليار دولار خصص لبناء خطوط نقل الكهرباء من السد إلى العاصمة «أديس أبابا»، وهو ما سمح بربط المشروع بالشبكة الوطنية، وشاركت شركات صينية مثل «تشاينا غروب» و«فويث هايدرو شينغهاي» في الإنشاء وتوريد المعدات الكهرومائية للسد. كما شارك في تقديم الاستشارات للمشروع تحالف فرنسي إيطالي يضم شركتي «كوين إي بيلير» و«إي إل سي إليكتروكونسلت».

والجدل الذي أثاره «سد النهضة» انطلق من أنه أول مشروع أفريقي بهذا الحجم يُقام على منبع رئيسي للنيل دون توافق شامل، ما يعني أنه قد يشكل سابقة تاريخية تشجع دولاً أخرى على استغلال الأنهار المشتركة دون اعتبار لحقوق جيرانها، ومن هنا تُطرح فكرة الخطر على الأمن المائي الجماعي في أفريقيا.

عن سد النهضة وفوائده المحلية

بلغت تكلفة سد النهضة الكبير أكثر من 4 مليارات دولار، وتتوقع إثيوبيا أن تحصل على إيرادات من وراء تشغيل السد تصل إلى مليار دولار سنوياً، وتعتقد أن ذلك سيحرك الاقتصاد الإثيوبي الذي يعاني من اضطرابات متلاحقة.

بدأ العمل على السد عام 2011، وتبلغ سعته التخزينية الكاملة نحو 74 مليار متر مكعب من مياه النيل، أي ما يعادل تقريباً التدفق السنوي للنيل الأزرق، ومساحة خزان كبيرة تفوق مساحة بعض المدن الكبرى، ويصنف ضمن أكبر المنشآت الكهرومائية عالمياً.

بعد 14 عاماً على بدء بنائه، افتتحت «إثيوبيا» رسمياً مشروع «سد النهضة» الكبير في التاسع من سبتمبر الماضي، وهو أكبر سد كهرومائي في أفريقيا بسعة تخزينية إجمالية تقارب 74 مليار متر مكعب. هذا الافتتاح أعاد تصاعد التوتر الدبلوماسي مع دولتي المصب «مصر والسودان»، وتجددت الاتهامات المتبادلة حول إدارة تصريف المياه وتأثير ذلك على الفيضانات والجفاف في المنابع والمصب، فضلاً عن انعكاسات اقتصادية وسياسية وفنية وبيئية يتتبعها مرصد «بقش» في هذا التقرير، ويفصلها لفهم المشهد كاملاً.

ويمكن القول إن شهر سبتمبر 2025 كان مرحلة حاسمة وتاريخية بالنسبة لإثيوبيا، وكذلك دول المصب، مصر والسودان، إن لم يكن لقارة أفريقيا بالكامل. فقد ركزت إثيوبيا، التي تعد ثاني أكبر دولة في القارة السمرات من حيث عدد السكان البالغ 120 مليون نسمة، على سد النهضة الكبير، واعتبرته حجر الأساس في طموحاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية الإثيوبية، بينما كان لدول المصب رأي آخر وحاد اللهجة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

جدول يوضح أبرز معلومات سد النهضة وفق بيانات مرصد «دقش»

اسم المشروع الرسمي	سد النهضة الإثيوبي الكبير (أسماء سابقة: المشروع إكس، سد الألفية).
الموقع	نهر النيل الأزرق، إقليم بني شنقول-قمان إثيوبيا، على بعد حوالي 15 كم شرق الحدود السودانية.
تاريخ بدء البناء	أبريل 2011.
التكلفة التقديرية	4+ مليارات دولار (تقارير تشير إلى ما بين 4.8 و 5 مليارات دولار).
الشركة المنفذة	شركة «دوي بيلد - Webuild» الإيطالية للهندسة والمقاولات.
شركات مشاركة في التنفيذ	شركة «تشاينا غزوبا غروب» الصينية. شركة «دفايث هايدرو شنگهاي» الصينية. شركة «كوين إي بيلير» الفرنسية. شركة «إي إل سي إليكتروكونسلت» الإيطالية.
ارتفاع السد	145 متراً.
طول السد	1,780 متراً.
القدرة التخزينية الإجمالية	74 مليار متر مكعب.
القدرة التخزينية الفعالة	نحو 59.2 مليار متر مكعب.
سعة الإنتاج	5,150 ميغاوات من الكهرباء.
الإنتاج السنوي المتوقع للطاقة	15,700 جيجاوات/ساعة.
عمليات ملء السد	خمس مرات (بدأ الملء الأول في يوليو 2020 حتى الملء الخامس في يوليو 2024).
عمليات التوليد	فبراير 2022 (بدء التوليد الجزئي للكهرباء).
عدد التوربينات	توربينات حالياً (يتبقى تركيب 11 توربيناً).
اكتمال البناء	سبتمبر 2025 (افتتاح رسمي).
الإيرادات السنوية المتوقعة	1 مليار دولار سنوياً من تصدير الكهرباء للدول المجاورة مثل السودان وجيبوتي وكينيا.
أطراف الصراع	إثيوبيا، مصر والسودان.
أطراف ملف السد الأوسع	إثيوبيا، مصر، السودان، إسرائيل، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، القرن الأفريقي، دول البحر الأحمر، منطقة الشرق الأوسط.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

شهد المشروع الضخم مراحل تعبئة وخزن تدريجية بدأت في 2020 واستمرت على دفعات، ومنذ ذلك الوقت حتى الإعلان الرسمي للافتتاح، رصدت الأقمار الصناعية تطورات ملحوظة في تعبئة الخزان.

رأت إثيوبيا أن تنفيذ وتطوير المشروع هو «حق سيادي» لها، ومضت قدماً في تنفيذه، قائلة إن السد لن يلحق ضرراً كبيراً بمصر والسودان، وإن من حقها أن يكون لديها وسيلة لسد شح الكهرباء في الداخل الإثيوبي، وتوليد فائض للتصدير وتحريك الاقتصاد، في الوقت الذي يجرم نحو 60 مليون إثيوبي من التيار الكهربائي (من أصل أكثر من 132 مليون نسمة) نتيجة لنقص الشبكات. وتتطلع إثيوبيا إلى توسيع صادراتها من الطاقة إلى دول الجوار، كالسودان وجيبوتي وكينيا، ويرُوج مسؤولون إثيوبيون لفوائد مائية محتملة للسد نفسه، مثل تنظيم تدفقات النيل الأزرق على مدار العام وتقليل الفيضانات الكبيرة، الأمر الذي قد يخدم دول المصب أيضاً - وفقاً للرؤية الإثيوبية - عن طريق خفض مخاطر الفيضانات وترشيد فاقد المياه بالتبخر.

وتُظهر أبحاث مستقلة اطلاع عليها بقش أنه لم يتم تسجيل أي اضطرابات كبيرة في تدفق المياه إلى دول المصب على مدى السنوات الخمس الماضية، ويعود ذلك جزئياً إلى غزارة الأمطار واعتماد سياسة حذرة في ملء الخزان خلال مواسم الأمطار.

وفي أجواء احتفالية بإقليم بني شنقول، حضر عدد من القادة الأفارقة إلى جانب رئيس وزراء إثيوبيا «أبي أحمد»، الذي قال إن السد جاء لإنارة ملايين المنازل ودعم التنمية، وإنه لا يهدف إلى الإضرار بمصر أو السودان، كما دعا إلى استئناف الحوار والتعاون الشامل بين دول الحوض.

ومن جانب آخر، يتم الحديث عن مستقبل كبير من كهرباء سد النهضة، وهو قطاع «العملات المشفرة». فمن المنتظر أن يستحوذ معدنو العملات المشفرة على نحو 30% من الكهرباء التي يولدها المشروع، وفقاً لوكالة بلومبيرغ، بينما تتجه إثيوبيا لبيع الطاقة لمراكز بيانات العملات المشفرة بسبب ارتفاع العائد منها مقارنة بتوصيل الكهرباء إلى المنازل.

وتستهدف إثيوبيا تحقيق 290 مليون دولار إيرادات من بيع الكهرباء لشركات تعدين بيانات العملات المشفرة، وتعادل 69% من إجمالي الإيرادات المتوقعة لبيع وتصدير الكهرباء المولدة من السد بقيمة 427 مليون دولار، خلال السنة المالية الحالية التي تنتهي في يوليو 2026.

مصر: سد النهضة «تهديد وجودي» لنا

مصر تعتبر أن سد النهضة يمثل تهديداً كبيراً لها، وطالبت مراراً بضرورة التوصل أولاً إلى اتفاق ملزم مع أديس أبابا بشأن ملء وتشغيل السد، لضمان استمرار تدفق حصة مصر المائية من نهر النيل. واتخذت القاهرة خطوات دبلوماسية منها رفع الشكاوى وطلب تدخلات دولية ورفع ملف القضية لمجلس الأمن الدولي في بعض المحطات، وفي ردود أخيرة بعد الافتتاح اتهمت مصر إثيوبيا بارتكاب «تصرفات متهورة» قد تؤدي إلى فيضانات أو تغيير في توقيتات التدفق.

وتخشى مصر أن يقلص سد النهضة حصتها من المياه خلال فترات الجفاف، وأن يشجع على بناء سدود أخرى في المنابع، وقد عبرت عن معارضتها الشديدة للمشروع منذ انطلاقه، واعتبرته انتهاكاً للاتفاقيات المائية الموروثة من الحقبة الاستعمارية البريطانية، ويشكل تهديداً وجودياً لها، إذ إن مصر تعتمد على نهر النيل لتأمين نحو 90% من احتياجاتها من المياه العذبة، ويعني امتلاء بحيرة سد النهضة استقطاع 15 مليار متر مكعب من حصة مصر والسودان سنوياً.

ويقول المصريون إن حصتهم من مياه النيل تبلغ 55.5 مليار متر مكعب سنوياً، بناءً على طبيعة الانحدار من بلاد المنبع إلى مصر دون أن تمنع أحداً من استخدام مياه وموارد النهر قبل أن تنساب للمصب المصري، وقد استفادت مصر في ذلك من أن «الأمم المتحدة» تعترف بقانونية «الحقوق المكتسبة» في الأنهار العابرة للحدود. وفي عام 1929، خلال الاحتلال الإنجليزي، أقرّ الحق في أن تروى الأراضي السمرات التي تكونت من طمي مياه النيل من حقها، ولما كانت مساحة الأراضي الزراعية السمرات في مصر وقتها تبلغ 7 ملايين فدان، قُدّر أن الفدان يروى سنوياً بنحو 7 آلاف متر مكعب، وبالتالي تحتاج إلى نحو 48.5 مليار متر مكعب سنوياً، بينما قُدّرت للسودان حصة 4.5 مليارات متر مكعب من المياه الجارية بين ضفتي النيل.

وترفض مصر «المساس بالمياه التي يعيش عليها 105 ملايين مصري، وحوالي 10 ملايين من الضيوف (اللاجئين والمهاجرين)» وفقاً للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وبدورها تقول الخارجية المصرية إن الحقوق المائية لمصر خط أحمر، مشيرة إلى أن توقف المفاوضات مع إثيوبيا هو بسبب المراوغة والتفاوض بسوء نية من إثيوبيا، حيث ظلت مصر تتفاوض لأكثر من 13 عاماً دون التوصل إلى شيء، وتم استغلال هذه المفاوضات في فرض أمر

واقع على الأرض من خلال بناء هذا السد. وستواصل مصر متابعة التطورات على النيل الأزرق عن كثب، وستمارس حقها في اتخاذ كل الإجراءات المناسبة للدفاع عن مصالح الشعب المصري وحمايتها، وفقاً للخارجية المصرية التي عندما تلقت دعوة إثيوبية رسمية لحضور حفل افتتاح السد، وصفت هذه الدعوة بـ«العبث».

وفي 2021، قالت السفارة المصرية في واشنطن إن كل انخفاض بمقدار مليار متر مكعب من تدفق النيل قد يؤدي إلى فقدان 290 ألف مصدر دخل للمصريين وفقدان 130 ألف هكتار من الأراضي المزروعة، وخسارة 430 مليون دولار من الإنتاج الزراعي وزيادة 150 مليون دولار في واردات الغذاء. وذكرت أيضاً أن النقص ذاته يمكن أن يُزيل أكثر من مليون وظيفة ويقلص الناتج الاقتصادي بنحو 1.8 مليار دولار سنوياً.

وتعاني مصر بالأساس من أزمة شح مائي وندرة مياه، إذ لا تتجاوز مواردها المائية حالياً 60 مليار متر مكعب سنوياً، بينما يصل إجمالي الاحتياجات المائية في مصر إلى حوالي 114 مليار متر مكعب سنوياً. وقد حظرت الحكومة المصرية زراعة المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، وفرضت غرامات مالية كبيرة على المزارعين مقابل منح تراخيص استخدام ماكينات رفع المياه، وتحملهم نسبة 10% من قيمة تكاليف إنشاء شبكات المصارف المغطاة وإحلالها وتجديدها، أو المصارف الحقلية المكشوفة والمساقى المطورة.

وبشكل عام، فإن أي انخفاض في حصة المياه على المدى الطويل سيؤثر سلباً على الناتج الزراعي والغذائي وقد يزيد من فاتورة الاستيراد الغذائي والضغط على الموارد المالية، كما أن تكاليف تكييف شبكات الري ومحطات التحلية والطاقة البديلة قد ترتفع كتعويضات.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

موقف القاهرة كان قد حظي بدعم من إدارة ترامب خلال ولايته الأولى، حيث وصف الوضع آنذاك بأنه «خطير»، وحذر من احتمال أن تقدم القاهرة على «تفجير السد»، لكن إدارته فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن المشروع، رغم سنوات من المفاوضات التي لم تفُض إلى أي نتيجة. السودان أيضاً تنظر بقلق إلى التشغيل الأحادي للسد، خصوصاً فيما يتعلق بفتح البوابات وإدارة منسوب المياه بما قد يؤثر على السدود السودانية ومشاريع الري وإنتاج الكهرباء، وجددت المطالبة باتفاق قانوني ملزم. وانضمت الخرطوم إلى دعوات القاهرة المطالبة بالتوصل إلى اتفاقات ملزمة قانونياً بشأن ملء وتشغيل السد، غير أنها قد تستفيد في الوقت نفسه من تحسين إدارة الفيضانات والحصول على طاقة رخيصة. وبينما تنظر مصر إلى القضية كتهديد وجودي لاعتمادها على نهر النيل في توفير نحو 90% من حاجتها المائية، تهتم السودان بسلامة سدودها (مثل سد الروصيرص وسد مروى الذي قد يفقد 30% من طاقته الكهربائية). وتشدد مصر والسودان على ارتباط الأمن المائي المصري والسوداني، والعمل بشكل مشترك للحفاظ على حقوق واستخدامات البلدين المائية كاملة، وفقاً للنظام القانوني الحاكم لنهر النيل، وطبقاً للقانون الدولي، واتفاقية عام 1959 المبرمة بين البلدين.

تراشق بالاتهامات بعد «فتح البوابات»

مع فتح بوابات سد النهضة، زاد التوتر بين الأطراف، فقد انتشرت مقاطع فيديو قال ناشطون إنها تُظهر غرق السودان بفيضانات عقب فتح البوابات، وامتدت الفيضانات على طول مجرى نهر النيل، إضافة إلى تدفق المياه بكثافة نحو السد العالي. ونشر ناشطون عبر منصة «إكس»، صوراً أظهرت غرق أحياء بكاملها ومناطق زراعية، قالوا إنها حديثة وإن إثيوبيا فتحت عليهم 750 مليون متر مكعب من المياه. إلا أنه تبين أن الصور قديمة ومنها صور لا علاقة لها بالسودان. لكن وكالة «رويترز» ذكرت أن عدة مناطق في السودان منها العاصمة الخرطوم تشهد فيضانات ناجمة عن تغير المناخ وهطول أمطار غزيرة وفتح بوابات السد.

وزارة الموارد المائية والري المصرية فتحت النار على إثيوبيا، وقالت إنها تابعت «تطورات فيضان نهر النيل لهذا العام، وما ارتبط بها من تصرفات أحادية متهورة من جانب إثيوبيا في إدارة سددها (سد النهضة) غير الشرعي المخالف للقانون الدولي». واعتبرت الوزارة أن «هذه التصرفات ألحقت أضراراً بالسودان، وتفتقر إلى أبسط قواعد المسؤولية والشفافية، وتمثل تهديداً مباشراً لحياة وأمن شعوب دول المصب».

ردت وزارة المياه الإثيوبية على تصريحات الوزارة المصرية، وقالت إنها تصريحات «ضارة وكاذبة وتهدف إلى خداع المجتمع الدولي». وأوضحت أدیس أبابا أن سبب الفيضانات في السودان «هو بالأساس زيادة حجم مياه النيل الأبيض، وهو أحد روافد نهر النيل وليس له علاقة بإثيوبيا». ومؤخراً انتشرت مقاطع فيديو أظهرت غرق منازل وزراعات في أراضٍ مصرية تُعرف باسم «طرح النهر» على امتداد محافظتي «البحيرة» و«المنوفية»، وسجل أحد المقاطع مواطنٌ تصل المياه إلى صدره. لكن الحكومة المصرية أوضحت أن هذه الأراضي تقع ضمن حرم النيل، وهي غير مخصصة للسكن أو الزراعة. في إشارة إلى أن من أقاموا عليها منازلهم أو اتخذوها للزراعة يُعدون مخالفين.

إلا أن الأمر الأكثر إثارة للجدل، هو ما قاله بعض الاقتصاديين بشأن إمكانية غرق المزيد من المساحات على جانبي نهر النيل في مناطق مختلفة من البلاد، نظراً لاستمرار تدفق المياه التي خرجت من سد النهضة الإثيوبي باتجاه كل من السودان ومصر على التوالي.

اقتصاديون مصريون قالوا إن مياه السد الإثيوبي كانت مُقننة، لكن مع فتح بوابات إضافية غرقت مناطق أكثر، فبدلاً من ضخ 400 إلى 450 مليون متر مكعب، تم ضخ 750 مليون، كما أن المياه في مصر مقننة، لأن السد العالي هو المصب الثاني للنهر. وحذر الاقتصاديون من أن هناك 144 جزيرة في نهر النيل معرضة للغرق بسبب تدفق المياه من السد العالي بعد فتح بوابات التصريف، من بينها جزيرة الزمالك، وجزيرة الوراق، وجزيرة الذهب في الجيزة، إضافة إلى جزيرة فيلة السياحية بأسوان.

الخبير المصري في الموارد المائية، الدكتور عباس شراقي، حذر من خطورة سد النهضة، ووصفه بأنه «قنبلة نووية مائية» قد تنفجر في أي لحظة إذا لم يتم التعامل معها بحكمة ومسؤولية، وقال إن الفيضانات في السودان ليست طبيعية بل نتيجة مباشرة لقرارات أحادية الجانب اتخذتها إثيوبيا في إدارتها سد النهضة.

وأضاف شراقي في تصريحات إعلامية أن إثيوبيا فتحت بوابات السد فجأة ومن دون تنسيق مسبق مع مصر أو السودان، ما تسبب في إطلاق كميات هائلة من المياه إلى نهر النيل الأزرق بدفع هائل لا تقوى سدود السودان على تحمله، وهو ما أدى إلى كارثة إنسانية تشهدها البلاد اليوم، معتبراً أن الوضع الفني للسد يعاني من مشاكل كبيرة، لأن التوربينات التي تم تركيبها قليلة وغير كاملة التشغيل، ما أدى إلى تراكم مياه الأمطار في البحيرة التي لم تستطع التوربينات تفريغها، الأمر الذي اضطر إثيوبيا لفتح بوابات السد بشكل مفاجئ وعشوائي.

كما رأى الخبير المصري أن السد لا يفي بوعود توفير الكهرباء للدرجة التي يحتاجها 130 مليون إثيوبي، بل يركز بشكل أكبر على تصدير الكهرباء للدول المجاورة، ما يزيد الأعباء على المنطقة ويعقد الملف المائي والسياسي أكثر، فيما تعبر إثيوبيا عن اهتمامها بكلا الجانبين في الوقت نفسه: توفير الطاقة والتصدير.

إضافةً إلى ذلك، تجري مخاوف من آثار بيئية سلبية لسد النهضة، وتتمثل في تغيير إيقاع الرسوبيات، فاحتجاز كميات كبيرة من المياه يعني حجز جزء من الرسوبيات، ما يؤثر على خصوبة دلتا النيل وعمليات ترسيب الطمي في المصب، وهو عامل له تبعات زراعية وبيئية طويلة الأمد، مثل تآكل دلتا النيل، وتغيير النظم الإيكولوجية (البيئية) الساحلية.

ومن جانب آخر، تتحدث تقارير عن تغيير بيئي موضعي في إثيوبيا، وظهور بينات مائية جديدة قد تعزز التنوع المحلي أو تخلق مشاكل مثل أمراض المياه إذا لم تُدار بعناية.

وبالنتيجة، قد تُحدث التصريفات المفاجئة أو التشغيل غير المنسق فيضانات محلية تؤدي سدوداً محلية وبنى تحتية زراعية وسكنية في السودان، كما شُهد في تقارير الفيضانات الأخيرة. إضافةً إلى احتمال تأثر تشغيل سدود مثل الروصيرص، وهو ما قد يفرض إعادة تقييم لإدارة السدود السودانية ومواجهة مخاطر المشكلات الهيكلية أو التشغيلية.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

الدور الأمريكي والأمريكي

يقوم الإطار القانوني لإدارة قضية سد النهضة على «إعلان المبادئ» الموقع في الخرطوم في عام 2015 بين مصر والسودان وإثيوبيا، مع استمرار التفاوض تحت مظلة الاتحاد الأفريقي وبمساعدة الأمم المتحدة. وينص الإعلان وفق قراءة بقش على إعداد دراسات مشتركة بواسطة لجنة فنية دولية للوصول إلى اتفاق حول سيناريوهات الملاء الأول لبحيرة السد والتشغيل السنوي، مع وجوب إخطار مصر والسودان بأي ظروف طارئة تتطلب تغيير التشغيل.

وبحسب «الأمم المتحدة»، يلزم هذا الإعلان الدول الثلاث بـ«التعاون والاستخدام العادل والمعقول للمياه» وتسوية النزاعات سلمياً، والسعي إلى حل القضايا العالقة تحت رعاية «الاتحاد الأفريقي». وفي اجتماع لمجلس الأمن في يوليو 2021، شددت الدول الأعضاء على أن إعلان المبادئ هو الأساس القانوني للتفاوض، لكنه ما زال بحاجة إلى اتفاق مفصل بشأن آلية حل النزاعات وإدارة السد أثناء الجفاف الممتد.

وحول الدور الأمريكي، اختلفت مواقف الإدارة الأمريكية في عهدي ترامب وبايدن. ففي عام 2020، كلفت إدارة ترامب في ولايته الأولى وزارة الخزانة والبنك الدولي بتيسير إجراء محادثات بين أطراف القضية، مصر والسودان وإثيوبيا، للتوافق بشأن مشروع سد النهضة، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن خطة ملء السد على مراحل وآليات تخفيف الآثار خلال فترات الجفاف وقواعد التشغيل العادية والتنسيق وآلية لفض النزاعات. وفي فبراير 2020 انهارت المحادثات وانسحبت إثيوبيا من الاجتماع، وأوقف ترامب المساعدات الأمريكية إلى إثيوبيا.

وفي ولاية بايدن (2021-2025) أعلنت الخارجية الأميركية أن وقف المساعدات لإثيوبيا لم يعد مرتبطاً بملف سد النهضة، وأن واشنطن ستراجع سياستها بشأن سد النهضة وتعيد تقييم دورها، لكن بعد تولي ترامب ولايته الثانية قال في يوليو 2025 إن إدارته تعمل على حل هذه المشكلة بسرعة، وستُنجز ذلك قريباً جداً، ولم يمر شهران حتى أعلنت إثيوبيا عن افتتاح السد.

ويعيد سد النهضة رسم خريطة المخاطر والفرص المائية والسياسية في حوض النيل، وربما يكمن الخطر في غياب الثقة والآليات التعاقدية الفنية الملزمة بين الدول، إذ هناك حاجة إلى إدارة ذكية وشفافة للسد مع آليات تعويض واضحة وقدرات فنية متبادلة قد تحول الخلاف إلى فرصة تنمية إقليمية، في حين أن التمسك بالسياسات الأحادية -وفقاً للتحليلات- سيجعل المنطقة أكثر هشاشة أمام صدمات مناخية ومائية لاحقة.



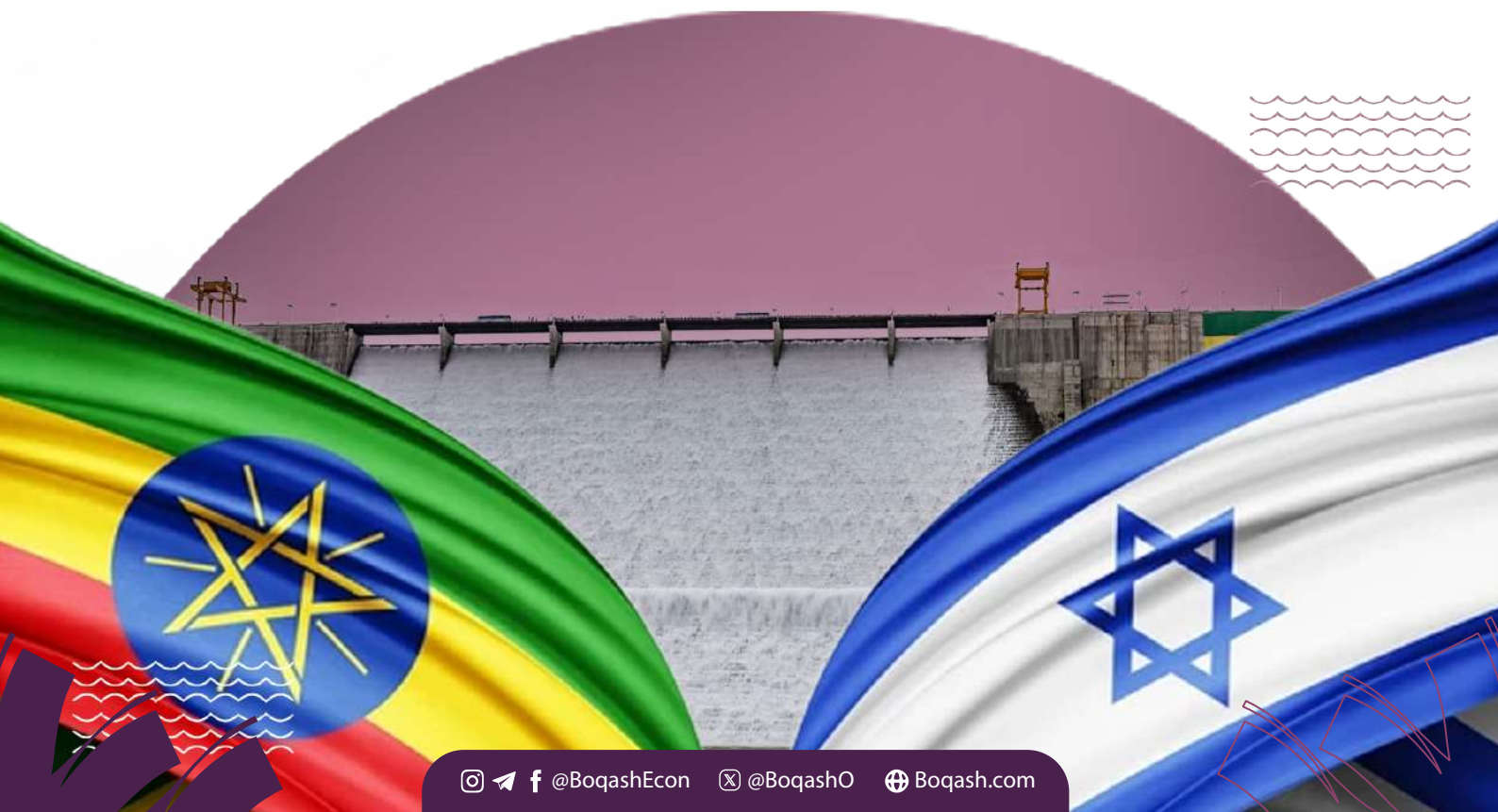
أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

التقارب مع إسرائيل.. هل أصبح السد ورقة بيد الكيان؟

تُعد إثيوبيا دولة محورية في منطقة «البحر الأحمر» والقرن الأفريقي، من حيث عدد السكان الكبير، والموقع الاستراتيجي على طرق الشحن، وبات يُنظر إلى أن إثيوبيا أصبحت بوابة إسرائيل نحو القارة الأفريقية. فالكيان الإسرائيلي يسعى إلى توسيع حضوره في أفريقيا لأسباب أمنية «مثل مراقبة الممرات البحرية ومواجهة الجماعات المسلحة»، وأسباب استخباراتية وسياسية «مثل صناعة حلفاء إقليميين في مواجهة نفوذ الخصوم»، وأسباب اقتصادية تتمثل في توافر فرص الطاقة والاستثمارات. وتشير بيانات الخارجية الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تربط بعلاقات رسمية مع أكثر من 40 دولة أفريقية، في دلالة على مدى الاختراق الدبلوماسي الذي حققته تل أبيب في مختلف أرجاء القارة السمراء، لكن من بين هذه الدول تحتفظ إسرائيل بعلاقة خاصة مع إثيوبيا بدأت وتطورت منذ خمسينيات القرن الماضي، إذ كانت إثيوبيا رافداً لهجرة اليهود نحو إسرائيل واحتفظت بعلاقات اقتصادية وعسكرية واستخباراتية معها حتى اليوم، حتى باتت بمثابة حجر زاوية للكيان في المنطقة الأفريقية. ويرى الإسرائيليون أن تعميق العلاقات مع إثيوبيا يلبي مصالح إسرائيلية استراتيجية، أهمها المصالح الاقتصادية: زيادة الصادرات العامة والتبادل التجاري، وتأمين ممرات الشحن من خلال البحر الأحمر، وتحويل الدولة الأفريقية إلى

سلة غذاء زراعية احتياطية لإسرائيل. فضلاً عن المصالح العسكرية باعتبار إسرائيل من موردي الأسلحة لإثيوبيا، والمصالح الأمنية التي تعزز حضور إسرائيل عبر الحصول على موطن قدم إضافي حول البحر الأحمر ومضيق باب المندب. ويدخل «سد النهضة» في حسابات إسرائيل أيضاً، بما يمكن الكيان من توظيف ملف السد كورقة نفوذ، رغم أن إسرائيل سبق وأكدت أنها ملتزمة بالمصالح الحيوية لمصر التي تمثل أول دولة عربية وقّعت معها معاهدة سلام وتُعد شريكاً في ملفات الطاقة والأمن. في 04 فبراير 2025، وقّعت إثيوبيا مع إسرائيل الاتفاقية الإثيوبية الإسرائيلية الشاملة، لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات الطاقة والمياه والابتكار، وتضمنت «دمج شركات إسرائيلية في مشاريع تطوير البنية التحتية للمياه في إثيوبيا»، وأكدت إسرائيل أن إثيوبيا واحدة من الدول المركزية في أفريقيا، وواحدة من أكبر الاقتصادات في القارة. أضافت الاتفاقية بُعداً جديداً للصراع والتنافس الإقليمي، فقد نقلت العلاقة من حدود الشراكة الثنائية إلى مستوى التأثير المباشر في معادلة الأمن المائي والسياسي لدول حوض النيل، وعلى رأسها مصر، وفي التوازنات الاستراتيجية للبحر الأحمر والقرن الأفريقي. ومع انحياز إسرائيل لإثيوبيا على حساب مصر، في ما يخص ملف سد النهضة، يرى خبراء ومراكز أبحاث أن الاتفاقية الإثيوبية الإسرائيلية قد تسعى إلى محاصرة مصر مائياً وسياسياً، حيث

تعزز القدرات الإثيوبية في إدارة المياه والطاقة، مما يقلل من قدرة مصر على فرض شروطها في مفاوضات سد النهضة. ويأتي ذلك في إطار رؤية أمريكية إسرائيلية لتمكين إثيوبيا كفاعل إقليمي قوي في إفريقيا، مقابل تحجيم الدور المصري كما يبدو، إذ تمكنت إثيوبيا من تقديم نفسها للولايات المتحدة كحليف استراتيجي في القرن الأفريقي، مستغلة التباينات بين مصر وواشنطن التي تعمل على إعادة تشكيل النفوذ في القارة السمراء. ويمكن أن تستغل إسرائيل ملف سد النهضة من خلال توفير الدعم الأمني والتقني لحماية السد، عبر تقديم نظم مراقبة، وأقمار صناعية، ورادارات، وطائرات بدون طيار، وتدريب أمني لإثيوبيا. ويُعتبر وجود معدات إسرائيلية متطورة لحماية السد عاملاً يكسب إسرائيل قدرة تأثير تقنية وسياسية على إدارة تشغيل السد، أو على الأقل يجعل إثيوبيا أكثر اعتماداً على مزود أجنبي يملك تقنيات هائلة مثل الكيان الإسرائيلي. وتعزز إسرائيل لعلاقاتها مع إثيوبيا قد يُقدّم للأخيرة غطاءً دبلوماسياً أو دعماً سياسياً في المحافل الدولية، ما يقلل قدرة مصر على الضغط الدولي لإجبار إثيوبيا على اتفاقيات مُلزمة، وبالتالي وضع مصر في موقف تفاوضي صعب، وهو ما قد يحول ملف سد النهضة إلى ورقة ابتزاز كاملة.



أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

خاتمة: استراتيجية «النهضة» والسلاح المائي

لم يعد «سد النهضة» مجرد مشروع اقتصادي ضخّم على النيل الأزرق، بل أصبح بمثابة ورقة استراتيجية تتجاوز حدود إثيوبيا وتمتد إلى موازين القوى في قارة أفريقيا والشرق الأوسط، إذ لم تعد القضية مرتبطة بتوليد 6 آلاف ميغاواط من الكهرباء أو بتنمية اقتصادية إثيوبية بحتة، وإنما باتت ترتبط بالأمن المائي والغذائي والسياسي لمصر والسودان، وبمصالح قوى إقليمية ودولية وجدت في السد مدخلاً لتعزيز نفوذها أو ممارسة الضغط عبره.

ومن منظور استراتيجي، يمثل السد أداة نفوذ هائلة بيد إثيوبيا، فمن خلاله يمكنها التحكم في تدفق المياه والتأثير مباشرة على الزراعة والصناعة وحياة الملايين في دول المصب، وذلك بمنحها «سلاحاً مائياً ناعماً» إن جاز التعبير، يمكن استخدامها كورقة تفاوض في ملفات إقليمية مثل الحدود والتجارة والمساعدات والتحالفات الدولية.

في المقابل، أصبحت قوى أخرى تنظر إلى السد كورقة يمكن توظيفها في حساباتها الخاصة. ولا يقتصر ذلك على إسرائيل، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يرون في السد وسيلة لتعزيز استقرار الطاقة في شرق أفريقيا، لكنه أيضاً ورقة يمكن توظيفها للضغط على القاهرة في ملفات كالتحالفات الجيوسياسية وحقوق الإنسان. كما يمثل السد للصين -التي مولته- محطة هامة ضمن استراتيجية «الطريق والحزام» وبوابة لتوسيع النفوذ الاقتصادية في أفريقيا الشرقية، في سياق مجابهة النفوذ الاقتصادي الأمريكي والأوروبي.

حتى تركيا والإمارات والسعودية، التي دخلت في منافسة اقتصادية وسياسية على سواحل البحر الأحمر والقرن الأفريقي، تتابع مشروع السد كعامل مؤثر في معادلات النفوذ الإقليمي. وهكذا يصبح سد النهضة أشبه بمفصل جيواستراتيجي جديد، ليس فقط لتوزيع المياه، بل لتوزيع القوة والنفوذ في واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم.



■ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

كيف غير الأداء الاقتصادي لإدارة ترامب العالم عبر تسليح الرسوم الجمركية

عودة الحرب التجارية و«إعادة تسعير» العولمة

من الناحية العملية، نظام الرسوم الأمريكي القائم بالفعل منذ الربيع رفع العبء التعريفي الفعلي على الصين إلى مستويات تتجاوز 50% على سلع محددة وفق الجداول المرحلية، قبل أن تلوح واشنطن بسقف أعلى. هذا التشدد يتقاطع مع تشديد قيود التصدير الأمريكية على الرقائق والأدوات المتقدمة، ومعه يبدأ سؤال سلسلة القيمة العالمية: كيف سيتصرف المصنعون المرتبطون بمعادن نادرة تُعالج 90% منها في الصين؟ إذا مضت واشنطن في تهديد «100%»، فلا يُستبعد انتقال الصدمة إلى قطاعات الإلكترونيات والطاقة المتجددة والدفاع.

انعكاس السوق كان فوراً في أسهم التقنية وسلاسل الموردين الآسيويين، فيما تراهن شركات أمريكية على ممرات بديلة من الهند وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. لكن الحقيقة القاسية أن «الاستغناء السريع» عن الصين في المعادن الاستراتيجية وهم في الأجل القصير، إذ تهيمن بكين على الاستخراج والمعالجة. لذا، قد تتسع مساحة «التراخيص الخاصة» والاعتمادات الانتقائية برعاية أمنية لتخفيف الكلفة على الشركات الأمريكية.

وبغض النظر عن التهديدات القصوى، تؤكد تقارير «رويترز» أن البيت الأبيض يوازن بين رغبة التصعيد وأثمانه السياسية-الاقتصادية، خاصة مع مفاوضات قمة محتملة. هذا التردد لا يلغي الاتجاه، لكنه يُبطئه ويُدخل مرونة تكتيكية تُستخدم كورقة ضغط في ملفات أشمل من التجارة الضيقة (التكنولوجيا، الأمن، التمويل).

الفلسفة المُعلنة: «المعاملة بالمثل» مع شركاء يُعتقد أنهم يفرضون حواجز على الصادرات الأمريكية، بما فيها كيانات متقدمة كالاتحاد الأوروبي ودول نامية. عملياً، يُترجم ذلك إلى زيادة متوسط الرسوم الفعلية وتوسيع نطاق المنتجات المشمولة، ما يرفع أسعار سلاسل التوريد، ويدخل عنصر «عدم يقين سياسي» في التسعير والتعاقدات اللوجستية. الآثار المباشرة ظهرت في سلوك الشركات التي سارعت إلى التخزين المُسبق قبل بدء التحصيل، وهو ما تلتقطه إحصاءات التجارة العالمية ذاتها.

بالمدى المتوسط، التحول يُضعف آليات فضّ النزاعات في منظمة التجارة العالمية لصالح مقاربة ثنائية قسرية تتغير نسبها بقرارات تنفيذية. صندوق النقد الدولي في تحديثات الربيع نبّه إلى أن هذه «العودة إلى السلاح التعريفي» قد تخفّض نمو 2025 وتُبقى التضخم أعلى من الهدف فترة أطول، مستشهداً بارتفاع مخاطر الركود الأمريكي إلى 40% في سيناريو تشديد تجاري أوسع.

وتصاعدت المواجهة مع الصين مع تلويح ترامب خلال بدايات أكتوبر بفرض رسوم تصل إلى 100% على الواردات الصينية، وربط ذلك بالقيود الصينية الجديدة على صادرات العناصر الأرضية النادرة. الخارجية والتجارة في بكين ندّتا بهذه الإشارات ووصفتها بالنفاق، مؤكدة أن ضوابطها على المعادن الحساسة «أمنية مشروعة». وبينما هدّد البيت الأبيض بإدراج شركات وتدابير موائى إضافية، أظهرت بكين ضبط النفس حتى الآن مع إبقاء الرد «على الطاولة»، ما يشي بمرحلة عصّ أصابع محسوبة قبل أي صدام جمركي شامل.

حوّلت بداية ولاية ترامب الثانية 2025 إلى عام يُعاد فيه «تسعير» التجارة العالمية والمخاطر الكلية معاً. خلال الأشهر التسعة الأولى، أعادت واشنطن تعريف قواعد اللعبة عبر فرض تعرفه أساسية بنسبة 10% على جميع الواردات ثم نظام «رسوم متبادلة» متدرّج يصل في حالات عديدة إلى 20-41%، مع موجات لاحقة من الزيادات الموجهة لدول بعينها، ما أشعل سباقاً دفاعياً حول سلاسل الإمداد والتضخم.

داخلياً، سجّلت أمريكا تذبذباً واضحاً بين انكماش رُبع سنوي في بداية العام وتعافٍ قوي في الربيع والصيف، فيما عالمياً طغت ثلاث سمات: عودة أدوات التعرف كسلاح سياسي، تضيق الخناق على تدفقات الطاقة الروسية، وتحول مُربك في أوروبا بشأن تجميد الأصول الروسية وتوجيه عوائدها لأوكرانيا. هذه اللوحة الكبرى ليست ادعاءً إنشائياً؛ بل مبنية على قرارات تنفيذية أمريكية ومذكرات خزانة ومنظمات دولية ووكالات أنباء مرجعية.

«العقيدة التعريفية» الجديدة - من تعرفه عامة 10% إلى جداول متبادلة متصاعدة

منذ أبريل، دشّن البيت الأبيض إطار «تعرفه متبادلة» يُسقط فعلياً الكثير من إرث النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية، القرار التنفيذي وضع 10% تعرفه أساسية على جميع الواردات، وأتاح رفعها لمديات أعلى بحسب «حواجز» الدول المقابلة، ثم جاءت تحديثات يوليو التي نشرت جداول تفصيلية لرسوم بالغة الاتساع (من 11% حتى 50% في حالات محددة)، ونافذة سماح جمركية شملت شحنات محملة قبل تاريخ النفاذ. هذه ليست إشاعات؛ بل أوامر تنفيذية ونشرات جمارك منشورة رسمياً وتقارير صحفية مفصلة.

■ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

«أقصى ضغط» على نفط وغاز روسيا... من سقف الأسعار إلى خنق «أسطول الظل»

على مسار الطاقة، كثفت واشنطن (ضمن تحالف السقف السعري) العقوبات المرتبطة بتصدير النفط الروسي: توسعت لوائح OFAC في يناير لاستهداف كيانات نفطية كبرى، وعشرات الناقلات، ومقدمي خدمات بحرية وتأمين استخدموا خدمات دول «السقف» فوق الحد المسموح، مع سيل متتابع من الحزم خلال الصيف والخريف يشمل سفناً إضافية ووسطاء نقل ودفع. الهدف الاستراتيجي: خفض إيرادات الكرملين عبر سدّ ثغرات التسعير والشحن وإعادة التأمين التي غذّت «أسطول الظل».

النتيجة المباشرة لم تكن «صفر صادرات»، بل إعادة تشكيل خرائط الشحن: مع تزايد لاف لحجوم تتجه إلى آسيا بخسومات تقلصت من 20-25 دولاراً للبرميل العام الماضي إلى 2-2.5 دولار تحت برنت مؤخراً، مع استمرار قدرة روسيا على المناورة بفضل أساطيل غير شفافة وتسويات عملات بديلة (اليوان، الدرهم). أدى هذا التحول، وتزايد الضغوط الغربية لدفع الهند والصين إلى تقليص الاعتماد على البراميل الروسية.

كما دفع تشديد «مجموعة السبع» الأوروبيين إلى البحث في أدوات أشد — عبر خفض سقف الأسعار في المملكة المتحدة، توسيع قوائم السفن المدرجة، ودفع حظر تدريجي للغاز المسال الروسي. هذه المقاربة متعددة الطبقات تقلص هامش الربح الروسي من دون قطع الإمداد دفعة

واحدة، لكنها ترفع تكاليف الامتثال على شركات شحن وتأمين عالمية. بالتوازي، تُفيد تقارير بأن تعاوناً استخباراتياً أمريكياً ساعد أوكرانيا في استهداف بنى طاقة روسية، ما يضغط على قدرة موسكو التكريرية ويرفد «فائضاً» للتصدير الخام بدلاً من الوقود، فينعكس على اتجاهات الشحن والخصومات. هذا البُعد الأمني — الطاقى يكمل مسار العقوبات ويزيد التعقيد أمام «تقييم» الإيرادات الروسية.

«العصا الجمرية»: تجاه الهند... عقاب مربط بالطاقّة الروسية

اتخذت واشنطن خطوة غير مسبوقة مع أحد أكبر اقتصادات العالم «الهند» عبر مضاعفة الرسوم وإضافة 25% كرسوم عقابية فوق الجداول المتبادلة لتصل العقوبات التجارية الفعلية إلى 50% على طيف واسع من السلع، وربط ذلك صراحةً باستمرار نيودلهي شراء النفط الروسي المخفّض.

التقديرات تظهر أن مكاسب الهند من الخصومات (قاربة 17 مليار دولار) قد تُمحي وأكثر إذا تقلصت صادراتها إلى السوق الأمريكية بعشرات المليارات. هذا الضغط يهدف لدفع نيودلهي إلى إعادة موازنة مشترياتها والالتفات إلى طاقة أمريكية أعلى، لكنه يصطدم بواقعية مفادها أن «رابطة السعر» تميل إلى البرميل الأرخص.

ردّ الفعل الهندي جاء حازماً: الاستمرار في شراء البرميل الروسي طالما بقي اقتصادياً، مع الإشارة إلى انفتاح انتقائي لزيادة واردات الطاقة الأمريكية ضمن حزمة تفاوض أوسع. في الوقت ذاته، تتسرب معاملات تسوية باليوان في بعض الشحنات، ما يدل على تكيّف «تكتيكي» مع بيئة المدفوعات المعقّدة تحت العقوبات. هذا المسار إن استمر، قد يحزّك لوجاريتمات التجارة الآسيوية بعيداً عن الدولار على الهامش، ويؤثر في جغرافيا الخصومات و«تكلفة رأس المال السياسي» للتعامل مع روسيا.

سياسياً، تسببت الزيادات في توتر العلاقات الثنائية وأضعفت توقعات صفقة تجارة أوسع كانت قيد البحث. ومع ذلك، تُبقي القنوات الدبلوماسية مفتوحة، وتراهن نيودلهي على طول نفيس أمريكي يسمح بمخرج «حفظ ماء الوجه» للطرفين عبر اشتراطات تتعلق بتتبع السقف السعري أو تخصيص حصص مشتريات غير روسية. لكن حتى يتبلور ذلك، يبقى قطاع الجواهر والمنسوجات الهندي — كثيف العمالة — أكبر المتضررين المباشرين.

اقتصادياً عالمياً، تكشف حالة الهند عن «قوة التعرف كسلاح جيو-طاقى»: لم تعد الرسوم مجرد أداة حماية صناعية، بل أداة تغيير سلوك دولٍ ثالثة تجاه مُصدّرٍ معاقب. هذا الاستخدام سيُغري لاعبين آخرين بتجريب أدوات مشابهة في نزاعات مستقبلية، ما يُقرّم دور قواعد منظمة التجارة لصالح مشهد «إكراهي» متعدد.



■ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

أوروبا بين القانون والسياسة - الأصول الروسية المجمدة و«قرض التعويضات»

في القارة العجوز، اندفع النقاش خطوة أبعد: ليس فقط استخدام أرباح الأصول الروسية المجمدة، بل تهينة هيك «قرض تعويضات» ضخم تُدعمه هذه الأصول أو عوائدها ويوجه لأوكرانيا دفاعاً وإعماراً. قادة بريطانيا وفرنسا وألمانيا أعلنوا تقارباً نادراً على المضي في آلية لا تصطدم مباشرةً بحظر مصادرة الأصول السيادية، فيما يجري التشاور مع واشنطن.

لكن بروكسل -مدعومة بصوت البنك المركزي الأوروبي- حذرت من مغبة تجاوز الخطوط القانونية الدولية: لا مصادرة لذاتها، وحتمية الالتزام الصارم بالقانون لضمان مصداقية اليورو وتجنب مخاطر تقاضي قد يطال مركز «يوروكلير» في بلجيكا حيث يحتجز معظم الأموال (نحو 210 مليارات يورو). لهذا دعت رئاسة المفوضية إلى تقاسم المخاطر داخل الاتحاد وتفصيل الهندسة المالية قبل أي خطوة تشريعية.

التفاصيل التقنية المقترحة تتراوح بين توظيف الأصول في سندات صفرية الكوبون تضمنها حكومات الاتحاد، أو استخدام تدفقات العوائد لتسديد قرض ضخم يُمنح لكييف. «رويتز» شرحت أن المقترح يتحدث عن إمكان إتاحة ما يصل إلى 185 مليار يورو دون مصادرة الأصل، فيما تصرّ بلجيكا على ضمانات سيادية مشتركة قبل المضي. قانونياً، الإجماع أن مصادرة الأصول السيادية محظورة، لذا تُبنى المسارات على «استخدام القيمة» أو «عوائد الاستثمار» لا الأصل.

النتيجة السياسية، أوروبا تحاول المزاوجة بين «حاجة أوكرانيا العاجلة» و«خربة الملكية السيادية» التي إن انتهكت قد تُربك ثقة المستثمرين العالميين وتخلق سابقة ترد على الجميع. في المقابل، تهدد موسكو بملاحقات

قضائية ممتدة زمنياً، ما يُعِدُّ بمسرح طويل من المنازعات القضائية والمالية.

سمات الاقتصاد الدولي في ظل عودة الحرب التجارية

الميزة الأولى لعام 2025 كانت «تسييس التجارة» على نطاقٍ لم يُشهد منذ عقود، فمنظمة التجارة العالمية رفعت توقعها لنمو تجارة السلع لعام 2025 إلى نحو 2.4% مدفوعاً بعمليات التخزين المُسبق في الولايات المتحدة والطلب على سلع الذكاء الاصطناعي، لكنها حذرت من هبوطٍ حادٍ إلى 0.5% في 2026 مع تلاشي أثر التكديس وبدء التكلفة الحقيقية للرسم، وهو ما أكدته تقارير صحفية ومالية مرجعية خلال الأسبوع الماضي. باختصار: 2025 «سنة جسر»، و2026 اختبار تحمل.

الميزة الثانية هي «تجزؤ سلاسل القيمة» بدل «فك الارتباط الكامل». الرسوم الأمريكية وتدابير التصدير تُعيد توزيع عمليات التجميع والاختبار والخدمات اللوجستية بين المكسيك وجنوب شرق آسيا والهند، لكن المكونات الحرجة، خصوصاً المعادن والمعالجة المتقدمة والآلات الدقيقة، تبقى مرتبطة بالصين بدرجات مختلفة. هذا هو تعريف «تقليل المخاطر» لا «الطلاق التجاري»، وتنعكس ميدانياً في حركة الاستثمار وإعلانات الشركات والمزايا الضريبية والتحويلات المحلية في العقود.

الميزة الثالثة هي «تسييل العقوبات» في أسواق الطاقة. مع تشديد سقف الأسعار واستهداف «أسطول الظل»، يرتفع قسط المخاطرة في شحن البرميل الروسي ويضيق هامش خصمه، ما يعيد توجيه تدفقات الخام، ويزيد التحوُّط بالعملات البديلة في المدفوعات، ويضطر مشتري آسيا ووسطاء الشحن إلى هندسة صفقات أكثر تكلفة تعاقدياً ومالياً. هذا الانزياح يضغط على

شركات التأمين وإعادة التأمين الأوروبية والأمريكية ويزيد انكشاف شركات التتبع والامتثال.

الميزة الرابعة هي «عودة علاوة التعرُّفة إلى الأسعار». وفيما سجّلت الولايات المتحدة نمواً قوياً في الربع الثاني، بقيت توقعات التضخم فوق الهدف وقراءات أسعار مدخلات الصناعة في منطقة توسعية (مؤشر أسعار ISM عند 61.9% في سبتمبر)، في دلالة على انتقال جزء من كلفة الرسوم إلى سلاسل الإمداد المحلية. هذا لا يعني انفلات التضخم، لكنه يعني «أرضية» أعلى قليلاً مما كان يُؤمَّل، خاصة إذا تصاعدت المواجهة مع الصين إلى مستويات 100% على نطاق واسع.

بين يناير وسبتمبر 2025، حققت إدارة ترامب هدفاً سياسياً واضحاً: إعادة تثبيت «الرسوم» كأداة جيو-اقتصادية مركزية. داخلياً، لم يُسقط ذلك النمو -بل تزامن مع ارتداد قوي في الربع الثاني- لكنه حمل المستهلك والصناعة جزءاً من الكلفة. خارجياً، غير سلوك الشركاء: الصين في «هدنة متوترة» مع تهديد سقفٍ تعريفي 100%، الهند في معادلةٍ صعبة بين رخص النفط الروسي وكلفة فقدان سوقٍ أمريكية، وأوروبا في هندسة قانونية مالية غير مسبقة لاستخدام أصول سيادية مجمدة لأهداف حربٍ على أعقابها. المسار العام يوحي بأن 2026 سيكون اختبار «المضاعفات»: هل تتراجع التجارة العالمية إلى 0.5% نمواً كما تتوقع منظمة التجارة؟ وهل يستطيع الاحتياطي الفدرالي تثبيت التضخم تحت 3% مع استمرار الرسوم؟ الإجابات رهن سياسة أمريكية قابلة لتشديد إضافي، وحزم عقوباتٍ أوسع على روسيا، وديناميات انتخابات واستحقاقات تشريعية داخل الغرب ذاته.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

عمالة النفط يشدون الأحزمة: سبتمبر 2025 يكشف عن استعدادات قاسية لعصر النفط المنخفض



فائض النفط يدفع نحو عاصفة قوية من التخفيضات في الأسعار

مع حلول خريف عام 2025، يجد قطاع النفط العالمي نفسه عند منعطف حاسم، فالأسعار التي كانت تخوم في مستويات مرتفعة خلال السنوات القليلة الماضية، تشهد الآن ضغوطاً هبوطية متزايدة، حيث تشير التوقعات لشهر سبتمبر وما بعده إلى فترة طويلة من الأسعار المنخفضة، قد تهوي بأسعار خام برنت إلى ما دون عتبة الـ 60 دولاراً للبرميل. هذا الواقع الجديد لم يكن مفاجئاً لعمالة الصناعة، الذين بدؤوا بالفعل في تنفيذ خطط صارمة لإعادة الهيكلة وخفض التكاليف، في خطوة استباقية قاسية شملت تسريح آلاف الموظفين، استعداداً لبيئة اقتصادية أكثر تحدياً.

شهدت أسواق النفط فترة من الانتعاش بعد التعافي من جائحة كورونا، مدفوعة بالطلب المتزايد والقيود الإنتاجية التي فرضها تحالف "أوبك+". إلا أن هذا السيناريو بدأ بالتغير في عام 2025. فمع تزايد المخاوف من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في الصين وأوروبا، بدأت توقعات الطلب على الطاقة تفقد بريقها.

لكن العامل الأكثر حسماً في تغيير دفة السوق كان قرار تحالف «أوبك+» نفسه. ففي سلسلة من الاجتماعات التي توجت بقرار أغسطس 2025، اتفقت ثماني دول رئيسية في التحالف، من بينها السعودية وروسيا والإمارات، على المضي قدماً في خطة زيادة الإنتاج التدريجية. وبحلول سبتمبر 2025، كان من المقرر أن تكتمل عملية إعادة حوالي 2.2 مليون برميل يومياً إلى السوق، كانت قد سُحبت طوعياً لدعم الأسعار. هذه الزيادة المعتبرة في المعروض، في وقت يتسم فيه الطلب بالضبابية، كانت بمثابة الإشارة الأوضح على أن حقبة الأسعار

المرتفعة قد شارفت على نهايتها، وأن السوق يتجه نحو فائض في المعروض.

استراتيجيات العمالة: خفض التكاليف وتسريح الموظفين لمواجهة العاصفة

في غرف مجالس الإدارة لشركات مثل «إكسون موبيل»، و«شيفرون»، و«شل»، و«بي بي»، كانت خطط الطوارئ لمواجهة انخفاض الأسعار قد وُضعت منذ أشهر. فالدرس المستفاد من دورات هبوط الأسعار السابقة، وآخرها انهيار 2020، هو أن المرونة التشغيلية وخفض نقطة التعادل هما مفتاح البقاء. وقد تجلّت هذه الاستراتيجيات بشكل واضح في سلسلة من الإعلانات التي هزت القطاع. ففي أواخر سبتمبر 2025، كشفت شركة إكسون موبيل عن خطة لتسريح ما يقرب من 2000 موظف حول العالم، كجزء من عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق تلت استحواذها الضخم على شركة «بايونير للموارد الطبيعية». بررت الشركة هذه الخطوة بأنها ضرورية لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز المرونة في مواجهة تقلبات سوق الطاقة.

ولم تكن إكسون موبيل وحدها. فقد سبقتها شيفرون التي كانت قد أعلنت عن خطط لتقليص قوتها العاملة بنسبة كبيرة كجزء من استراتيجية أوسع لخفض التكاليف بمليارات الدولارات بحلول عام 2026. كما شهدت شركات أخرى مثل بي بي وكونوكو فيليبس موجات من تسريح الموظفين خلال الأشهر الماضية.

تتجاوز هذه الإجراءات مجرد خفض مؤقت للنفقات؛ إنها تعكس تحولاً استراتيجياً أعمق. تركز الشركات الآن بشكل مكثف على المشاريع الأكثر ربحية والأقل تكلفة، وتتخلى عن الأصول الهامشية، وتستثمر

بكثافة في التكنولوجيا والأتمتة لزيادة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على العمالة. الهدف هو بناء هيكل تشغيلي يمكنه تحقيق أرباح مجدية حتى لو استقرت أسعار النفط في نطاق 65-55 دولاراً للبرميل.

التداعيات: أزمة صامتة وتحديات مستقبلية

إن موجة إعادة الهيكلة هذه، وإن كانت ضرورية من منظور الشركات، تخلق «أزمة صامتة» داخل القطاع. ففقدان آلاف الوظائف لا يؤثر فقط على الموظفين وعائلاتهم، بل يؤدي أيضاً إلى فقدان الخبرات المتراكمة التي قد يصعب تعويضها عند عودة الأسعار للارتفاع مجدداً. كما يضع ضغوطاً كبيرة على المجتمعات التي تعتمد اقتصاداتها على صناعة النفط والغاز. على المدى الطويل، يواجه عمالة النفط تحدياً مزدوجاً. فبالإضافة إلى ضرورة التكيف مع دورات الأسعار المتقلبة، يتعين عليهم مواجهة الضغط المتزايد للتحويل نحو مصادر طاقة أنظف. ورغم أن بعض هذه الشركات قد بدأت بالفعل في تنويع استثماراتها لتشمل الطاقة المتجددة والهيدروجين، إلا أن عائداتها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري.

في الختام، يمثل شهر سبتمبر 2025 نقطة تحول لقطاع النفط. إنه الشهر الذي تجسدت فيه توقعات انخفاض الأسعار على أرض الواقع، وكشف عن مدى جدية شركات النفط العملاقة في استعدادها لمستقبل أكثر صعوبة. إن قدرتهم على الإبحار في هذه المياه المضطربة، من خلال خفض التكاليف وتحسين الكفاءة مع الموازنة بين متطلبات أمن الطاقة والتحول الأخضر، ستحدد شكل صناعة الطاقة العالمية للعقد القادم.

(سوق النفط العالمية)



-تغيرات وتوقعات أسعار نفط خام برنت الفورية (يناير 2024 - ديسمبر 2026)

-المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت في سبتمبر 2025 = \$68 للبرميل (دون أي تغير عن متوسط سعر البرميل في أكتوبر 2025)

التحليلات: رغم ارتفاع المخزونات منذ مايو بمعدل 1.9 مليون برميل يومياً، بقيت الأسعار مستقرة، ويُرجَّح أن السبب يعود إلى قيام الصين بتخزين كميات كبيرة من النفط لأغراض استراتيجية، مما دعم الطلب وقلَّل من تراجع الأسعار، كما أن الطلب الفعلي على النفط في الصيف أعلى من التقديرات الحالية بسبب تأخر البيانات الفعلية في بعض الدول.

التوقعات: تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن أسعار خام برنت ستتراجع من متوسط 68 دولاراً للبرميل في سبتمبر إلى نحو 62 دولاراً في الربع الأخير من 2025، ثم إلى 52 دولاراً خلال النصف الأول من 2026، نتيجة تزايد الإمدادات العالمية وتراجع الطلب الموسمي. كما يُتوقع أن ترتفع المخزونات بمعدل 2.6 مليون برميل يومياً في نهاية 2025، لتواصل الارتفاع خلال 2026، مما سيضغط بقوة على الأسعار. ومع استمرار نمو الإنتاج في الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغيانا، سيبقى السوق في حالة فائض كبير. ومع ذلك، قد تؤدي وتيرة تخزين الصين للنفط أو قرارات أوبك+ إلى تعديل هذا الاتجاه صعوداً أو هبوطاً.